annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المغرب : التقرير الوطني

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٠٠٩١٨١٥٦٣٦

المغرب : التقرير الوطني

أناس الحسناوي

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأته الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

http://civicspace.annd.org

منهجية إعداد التقرير

اعتُمِدَت في التقرير خطوتان منهجيتان:

الخطوة الأولى تمثلت في استجوابات فردية لمجموعة من الجمعيات ممثلة في شخص أحد أعضاءها الذين تيسر الحديث إليهم في شروط إعداد هذه الوثيقة. وقد تم اختيارهم على أساس تجاربهم الطويلة في القطاع الذي ينشطون به وكذلك أهمية موقعهم في الساحة المدنية المغربية وجاهزيتهم. وخلاصة النتائج التي تم التوصل اليها تم تقديمها في الصفحة الأولى وفي الجدول الملحق.

في المرحلة الثانية، تم اعتماد هذه الخلاصة في نقاشات مع ١٢ فاعلا وفاعلة بعضهم ساهم في الإجابة على الاستبيان. هذه الحوارات تمت بشكل فردي لأنها كانت أيسر من المجموعات البؤرية بالنسبة لمعد هذا التقرير، وتناولت ثلاث محاور:

علاقة الحركات المدنية (الجمعوية بالنظر الى الخصوصية المغربية) والحركات الاجتماعية والاحتجاجية خلال سنة ٢٠١٩

واقع الحركات الاجتماعية وآفاق العلاقة بين الحركتين واولويات تطويرها

تقييم للفضاء المدني بناء على الخلاصة التي تم التوصل اليها من خلال الاستبيان

واستثمرت هذه المحاور كل الأسئلة الجزئية المُوجِّهة في وثيقة العناصر المرجعية. ولم تتم الإحالة الى الشهادات والافكار باسم أصحابها في نص التقرير، وتم الاكتفاء بتجميعها في خلاصات مع احترام التباين او الاختلاف في وجهات النظر. وبالتالي، فالآراء المعبر عنها تم الاستئناس بها في صياغة فقرات التقرير أو لتسليط الضوء على بعض النقاط التي تطلبت ذلك.

تقديم

لم يعرف الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد تغيرا يذكر منذ عام ٢٠١١. ولا تزال الأرقام الرئيسية للتنمية البشرية والفقر والفساد سيئة للغاية إذ احتل المغرب المرتبة ١٢١ في ترتيب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩. كما أن الحالة المعيشية غير مستقرة في البلد، خصوصا في المناطق الحضرية المهمشة والمناطق شبه الحضرية المتسارعة النمو مما يعوق العملية التنموية. وعرف الاقتصاد المغربي سنة ٢٠١٩ تباطؤا للسنة الثانية على التوالي، منذ سنة ٢٠٠٧، بعد تلك المسجلة سنة ٢٠١٦، حيث قدرت نسبة نموه ب٢,٣٪ عوضاً عن ٣٪ سنة ٢٠١٨.

ويعزى هذا التراجع إلى تأثر الموسم الفلاحي ٢٠١٨-٢٠١٩ بضُعف التساقطات المطرية وتراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ب ٥,٤٪ سنة ٢٠١٩ عوض ارتفاع ب ٤٪ وبالتالي سجل القطاع الأولي إجمالا انخفاضا ب ٤,٣٪ عوض زيادة ب ٢,٧٪ خلال السنة الماضية، ترتبت عنه مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي قدرت ب ٠,٥ نقطة سنة ٢٠١٩ عوض مساهمة موجبة ب ٠,٣ نقطة سنة ٢٠١٨.

وعرفت الأنشطة الثانوية، دون احتساب قطاع الطاقة، تراجعا بدورها في وتيرة نموها، لتنتقل من ٢,٨٪ سنة ٢٠١٨ إلى٢,٣٪ سنة ٢٠١٩، حيث انحصر نمو أنشطة الصناعات التحويلية في ٢,٤٪ سنة ٢٠١٩ عوض٣,٥٪ سنة ٢٠١٨، وتباطأت أنشطته في قطاع المعادن لتستقر في ٣٪ سنة ٢٠١٩ عوض ٤,٧٪ المسجلة خلال السنة الماضية. أما أنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية فعرفت انتعاشًا طفيفًا ب ١,٤٪ سنة ٢٠١٩ عوض نمو شبه منعدم سنة ٢٠١٨، مستفيدا من تعزيز الاستثمار العمومي ومواصلة إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية. وقدر انتعاش قطاع الطاقة ب١٦,٤٪ سنة ٢٠١٩ عوض٥,٣٪ سنة ٢٠١٨. كما تم توقع تعزيز قطاع الكهرباء بفضل تحسن إنتاج الطاقات المتجددة، نتيجة انطلاق العمل بمحطة الطاقة الحرارية بآسفي، مصحوبة بارتفاع الصادرات من الكهرباء نحو إسبانيا.

أما القطاع الثالث، فقدرت نسبة تواصل أنشطته، المرتبطة أساسا بالسوق الداخلي، ب ٣,٢ ٪سنة ٢٠١٩ عوض ٢,٧ ٪خلال السنة الماضية. كما أن القطاع السياحي لم يتأثر كثيرا بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وقدرت قيمته المضافة بزيادة ٤,٥ ٪سنة ٢٠١٩. وبخصوص تطور الأسعار الداخلية فقدر ارتفاعها في حدود ٠,٨٪ ٪عوض ١,١٪ سنة ٢٠١٨.

وأمام الصعوبات التي عرفتها المالية العمومية تم دعم المداخيل من خلال عمليات الخوصصة التي قدرت ب ٤,٤ مليار درهم، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي ليرتفع الدين الإجمالي للخزينة إلى حوالي ٦٦,٢٪ من الناتج الداخلي الإجمالي عوض ٦٥,٣٪ سنة ٢٠١٨، وقدرت حصة الدين الخارجي في الناتج الداخلي الإجمالي ب ١٤,٢٪ سنة ٢٠١٩ عوض و١٣,٤٪ سنة ٢٠١٨.

في ظل هذا التباطؤ الاقتصادي، الذي لا زال يجتر تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كان طبيعيا أن يتأثر الوضع الاجتماعي، فبلغ معدل البطالة الإجمالي الرسمي الذي أعلنته المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب ٩,٥٪ في ٢٠١٨، بانخفاض طفيف قدره ٠,٧٪ مقارنة بالعام السابق ثم انخفاض بسيط سنة٢٠١٩ ليصل إلى ٩،٢ ٪. كما انخفضت البطالة بين النساء بشكل طفيف، من ١٤,٧٪ في عام ٢٠١٧ إلى ١٤,٢٪ في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يكون المعدل غير الرسمي أعلى بكثير. وكما الشأن بالنسبة للمنطقة العربية فهنالك زيادة مستمرة في بطالة الشباب كخاصية تكاد ان تكون مشتركة، فمع وجود حوالي ٣٤,٤ مليون نسمة، كانت البطالة بين الشباب رسميًا ٢٦,٥٪ في عام ٢٠١٧ وانخفضت بشكل طفيف إلى ٢٦٪ في عام ٢٠١٨. علما أن إحصاءات البطالة الرسمية تأخذ في الاعتبار القطاع غير الرسمي (الباعة الجوّالون وتجار التجزئة وبائعو السجائر ومنظفات الأحذية وحتى العاطلين عن العمل الذين يعملون يومًا واحدًا في الأسبوع) كناشطين وفقًا لإحصاءات البطالة. وتقدر المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب أن حصة النشاط غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي كانت ١١,٥٪ في ٢٠١٨.

وبعد تعثر وتوقف الحوار الاجتماعي لسنوات، قامت الحكومة، في ٢٥ أبريل ٢٠١٩، واتحاد العمال المغربي (UMT)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM) والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أكبر ثلاثة اتحادات نقابية إضافة الى الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب (جمعية أرباب العمل) بالتوقيع على اتفاقية مدتها ثلاث سنوات (٢٠١٩-٢٠٢١) للقطاعين العام والخاص، بعد عدد كبير من الاجتماعات. ويحتوي الاتفاق على سلسلة من التدابير التي تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز الضمان الاجتماعي، وتحسين الحقوق والحريات النقابية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاجتماعي، وتعزيز ميثاق التماسك والسلم الاجتماعيين ورفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والعاملين المقدمة. إلا أنه لم يتم التوصل إلى هذا الاتفاق إلا بعد مناشدة الملك ووساطة وزير الداخلية. وانسحبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT) خلال الحوار لعدم انفاقها على مبلغ الزيادات في الرواتب.

وعلى إيقاع هذين التطورين المتعثرين اقتصاديا واجتماعيا، عاشت الحركة المدنية والاجتماعية وعاش المغرب بشكل عام سنة ٢٠١٩ على مخلفات السنة الماضية وفي امتداد لأهم ما طبعها من تأرجح بين خطاب يؤكد أو يسعى

للتأكيد على اختيار بناء دولة الحق والقانون انطلاقا من دستور ٢٠١١ من جهة، وبين ممارسة تتنافى مع هذا الخطاب جزئيا أو كليا من جهة ثانية، مما أدى إلى احتقان على أكثر من مستوى. وإذا أصبح من المعلوم والمصرح به علنا لدى كل مكونات الدولة والمجتمع أن النهج التنموي في كل ابعاده قد عرف فشلا وصار ضروريا التعجيل بإعادة النظر في سبل استشراف نموذج جديد ، فان المفارقة التي تستحيل على الحجب هي بين الإقرار من جهة بالفشل وبين التضييق والتنكيل والقمع لكل صوت يطالب بالحق بسبب نفس الفشل من جهة ثانية.

وتبدو أن السمة البارزة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وبتكثيف قوي خلال ٢٠١٩، هو الرجوع الى لحظة ما بعد الإعلان الرسمي عن وجود المغرب في وضع السكتة القلبية في أواسط تسعينات القرن الماضي، أي قرابة ٢٥ سنة قبل اليوم. فإذا كانت تلك المرحلة قد عرفت اختناقا على كل المستويات ومنها الحقوقي الذي اعتبرته الحركة الحقوقية ملفا استراتيجيا ومفصليا في الذهاب الى الديمقراطية، فقد عرفت كذلك بداية انفتاح على المعارضة وإشراكها في تدبير الحكم، تلاه طي صفحة الماضي عبر إطلاق مسلسل المصالحة.

لكن ما أن فترت حركة ٢٠ فبراير واسترجعت الدولة أنفاسها من خلال تبنٍّ واسع لدستور ٢٠١١، حتى دخل المغرب في فصل من الغموض بخصوص تصوره لمغرب اليوم. هذا الأخير يشبه في كثير من سماته نفس اللحظة السابقة الذكر: إقرار بفشل النموذج التنموي خلال العقدين الأخيرين، الإقرار بضعف الفعاليات الحزبية، العودة الى القمع والاعتقال، التشدد السلطوي وبدون مبررات مقنعة حتى لأصحاب القرار، حيث تدخل الملك في حالات متنوعة لإصدار عفو على إثر أحكام أو تضييقات أثارت استنكارا واسعا من داخل وخارج المغرب.

في ظل هذا الوضع، صار طبيعيا ان تعود الحركة المدنية الواسعة والحقوقية بشكل خاص إلى مرحلة المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية بعدما ان انخرطت في السعي الى تفعيل مضامين الدستور المعدل من أجل البناء الديمقراطي، بالرغم من انتقاد بعضها له، والتركيز على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسبب الخصاص المهول الناتج عن السياسات العمومية المطبقة.

إذا كانت اللحظتان متقاربتان إلى حد ما، إلا ان السياق الحالي تميز بثلاثة معطيات أساسية هي:

تزايد الاحتجاج عبر التظاهر في الشارع وداخل المؤسسات العمومية؛

اللجوء بشكل متواتر لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وبفعالية قوية من حيث الحشد والاشعاع والتحميس؛

وصول تيارات نيو ليبرالية أو أصولية إسلامية الى مراكز القرار الحكومي.

هذا الى جانب تجذر عنصرين آخرين وهما:

تراجع أداء التنظيمات التقليدية بمختلف أشكالها حزبية أو نقابية أو جمعوية من خلال تعريضها للقمع واستقطاب الدولة للعديد من أطرها مما يربكها داخليا ويعطي عنها صورة سلبية في محيطها وتجاه المتعاطفين معها، دون أن يعفيها هذا من مسؤوليتها في عدم قدرتها على التجدد والانفتاح والتجاوب مع أصوات صاعدة كانت تعتبر في اعتقادها غير قادرة على الفعل السياسي خصوصا بين النساء والشباب.

مزيد من مركزة السلطة السياسية والاقتصادية والمالية في يد السلطة الحاكمة، وسيادة اقتصاد الريع المتحكم في كل القرارات بما فيها الأمني.

يضاف الى كل هذه العناصر سياق إقليمي غير مستقر، سواء بفعل أطماع القوى في التحكم في مصير المنطقة، استمرارا للسياسات الاستعمارية السابقة او للتحكم واستغلال مقدراتها الاقتصادية والبشرية أو بسبب الانتفاضات والثورات العربية في نسختيها ٢٠١١ و٢٠١٨ مع تنامي المد «الإسلاموي» ووصوله الى السلطة او إلى ابوابها وما نشأ عن ذلك من إضعاف للقوى التقدمية الديمقراطية وتقزيم لدورها التفاوضي.

كما أن السياق الدولي لم يكن أقل تأثيرا بفعل صراع الزعامة على المستوى الدولي. فمن زاوية، تواصل دولة الولايات المتحدة الامريكية نهج سياسة الامر الواقع، في تحد صارخ لمنظومة الأمم المتحدة وفي أكثر من قضية ذات أثر بليغ على القضايا الاستراتيجية للمنطقة (السلم والهجرة واللجوء، التحولات المناخية والقضية الفلسطينية). ومن زاوية ثانية صعود قوى منافسة لأمريكا تزيد من حدة الصراع حول المنطقة والتسابق من أجل كسب رهان بسط النفوذ عليها. ومن الواضح أن هذا التوجه يتغذى من ضغط الازمات الكبرى المرتبطة بالتحولات المناخية، والسباق حول التسلح التقليدي والنووي، وصعود اليمين المتطرف في أكثر من نقطة، وتزايد انتهاك الحقوق الجماعية والفردية، وضعف الحكامة الدولية للهجرة واللجوء، وعودة إملاءات المؤسسات المالية الدولية بقوة وغيرها من القضايا التي كان لها تأثير في السياسات العمومية الوطنية، بنسب متباينة، لكنها كلها حاضرة لفهم الصورة التي يعيشها المغرب اليوم.

وبتعبير أكثر تكثيفا لكل هذا الذي جرى سنة ٢٠١٩ ويستمر إلى حدود صياغة هذا التقرير، هو ما وصفه بعض الفاعلين المدنيين البارزين « بعدم الوضوح» في سلوك الدولة في علاقتها بالحركات الاجتماعية والمدنية. وهو نفس المعنى الذي جاء في تصنيف المغرب ضمن « الأنظمة الهجينة» حسب المؤشر العالمي للديمقراطية لسنة ٢٠١٩ . حيث احتل المركز ٩٦ عالميا من بين ١٦٧ دولة، فالنظام السياسي المغربي حسب منهجية التقرير يعتمد إجراء انتخابات كأحد مظاهر الديمقراطية، لكن مع استمرار ممارسات سلطوية. وجاء المغرب في المرتبة الثانية على المستوى العربي، خلف تونس صاحبة المركز ٥٣ عالميا. وحسب التقرير فإن «التدهور الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كان أكثر تواضعا، لكنه اتبع اتجاها لانحدارٍ مطرد منذ عام ٢٠١٢ حينما بدأت تتآكل مكاسب الربيع العربيِ.»

حراك الريف: حدث بارز في الحياة السياسية والحقوقية منذ دستور ٢٠١١

انطلقت شرارة حراك الريف ليلة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ بمدينة الحسيمة على إثر مقتل الشاب محسن فكري السماط الذي حاول استرجاع بضاعته المسلوبة من شاحنة للقمامة، قبل أن يتم ضغطه بداخلها. بشاعة هذه الحادثة بكل أبعادها أججت الإحساس «بالحكرة».

هذه الواقعة التي كانت قد تدخل في عداد الاخبار المتنوعة (إذا ما قيست بعدد الحالات من الأشخاص الذين اضرموا النار في جسمهم تعبيرا عن عدم الرضا بسلوك الإدارة أو السلطة او حتى من تعرضوا للتعذيب في المخافر او التعنيف في الشارع العام او حتى القتل في مخافر الشرطة، وكلها قضايا يتم البت فيها قضائيا او حبيا او بالنسيان دون ان تتحول الى رأي عام واحتجاج واسع) أثارت موجة عارمة من الغضب داخل منطقة الريف وخصوصاً بمدينة الحسيمة، التي عرفت حراكاً سمي بـ»حراك الريف»، وامتدت لكل مناطق المغرب تضامنا واستنكارا.

وفي محاولة فهم استدامة الحراك لأزيد من سنة وتصاعد وتيرته وتنظيمه وإشعاعه دوليا، ميز الباحثون والمراقبون بين مستويات عدة من الحيثيات تظافرت فيما بينها لتخلق الشروط الموضوعية والذاتية لقيام واستمرار الحراك. هكذا استمد الحراك، الذي دام لمدة ستة أشهر دون أن تتحرك الدولة للاستجابة للمطالب التي تشكلت عبر مرور الأيام، شرعيته وقوة استمراره من خلال أربع مستويات:

١. تاريخيا، وبالإضافة الى وقوع المنطقة تحت الاستعمار الاسباني بشكل كبير والفرنسي كذلك، فقد دخلت في صراع مع الدولة مركزيا منذ البدايات الأولى للاستقلال، تميزت بهجومات عليها عسكرية وقمعية من أبرزها تلك التي تمت في سنتي ١٩٥٨ و١٩٨٤، وظلت بذلك منطقة لا تحظى بأولوية السياسات العمومية وتهميش ساكنتها، مما حدى بالكثير من شبابها الى الهجرة الى أوروبا في وقت مبكر.

٢. على المستوى الاقتصادي، فإن العزل الذي عرفته المنطقة جعلها تستثمر امكانيتها الداخلية من تحويلات المهاجرين في استعمالات معاشية (المأكل، التطبيب والدراسة وبنسبة أقل السكن) والاشتغال في انتاج المخدرات كنشاط محظور يتم في شبكات مغلقة والتهريب خصوصا عبر المدينتين المحتلتين من طرف الاسبان، سبتة ومليلية، وكلها أنشطة تزيد في عزلة المنطقة خصوصا ان مساهمة أبنائها المقيمين بالخارج تتوجه الى المركز ولا تستثمر لفائدة أهاليها.

٣. فكانت لكل هذه الهشاشة الاقتصادية انعكاسات اجتماعية قوية سبق وان تعرت بعد زلزال الحسيمة سنة ٢٠٠٤، حيث لوحظ بشكل جلي ضعف البنيات التحتية من نقل بين القرى ومراكز الاستشفاء وصعوبة الولوج اليها، وغياب وحدات صحية قريبة من المواطنين، وهشاشة المساكن، وفقر ساكنتها. ومع بدء الحراك، سجلت المنطقة أكبر نسبة في البطالة خلال هذه الفترة تراوحت ما بين ٢٢ و٢٣ ٪.

٤. أما ثقافيا، فلغة المنطقة هي الريفية، إحدى فروع اللغة الامازيغية، وهي عنصر مميز وموحد لساكنتها. وهو عامل هوياتي اثني يعزز من الإحساس بالإقصاء في ظل اعتراف دستوري بالأمازيغية وعدم تفعيل هذا الاعتراف على أرض الواقع.

بعد زلزال الحسيمة (سنة ٢٠٠٤) وخصوصا بعد تقرير هيئة الانصاف والمصالحة (٢٠٠٥)، الذي اعتبر المنطقة مجالا خضع لانتهاكات جسيمة في سنوات الرصاص، وأوصى بجبر الضرر الذي لحق بها ضمن جهات أخرى، لوحظت مبادرات للمصالحة عبر أشكال رمزية كزيارات الملك وإقامته الصيفية بمدينة الحسيمة واللقاء بأهاليها بشكل عفوي. وتفعيلا لمقتضيات المصالحة مع منطقة الريف، برمجت الدولة إعادة تصحيح مسار التنمية في المنطقة لتدارك الخصاص المهول الذي تعرفه، خاصة قطاعات التعليم والصحة والبنيات التحتية، عبر مشروعين كبيرين كنوع من تدارك ما يصطلح عليه «بالدين التاريخي» للريف على الدولة:

١. الطريق الدائرية المتوسطية الرابطة بين جهتي طنجة والسعيدية وبرنامج التنمية المجالية «الحسيمة-منارة المتوسط؛»

٢. برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية الذي يتوزع على قطاعات الصحة والتعليم والشغل والبنية التحتية بمختلف مناطق الإقليم.

إلا أن أغلب هذه المشاريع عرفت تعثرا واختلالات في تدبيرها أدت إلى فتح تحقيق بشأنها ما ترتب عنه بالخصوص إعفاء بعض الوزراء من مهامهم.

إن تباطؤ الدولة والحكومة في التعاطي بالجدية المطلوبة مع مطالب واستنكارات المحتجين زاد من تعميق الاحتجاج، خصوصا بعد توجيه اتهامات الخيانة الوطنية للمحتجين ونعتهم بالانفصاليين وبخدمتهم لأجندات أجنبية، الشيء الذي ثمنه البلاغ المشترك لأحزاب الأغلبية الحكومية، وأجج من جهة أخرى الرفض المتصاعد لكل اشكال الوساطة، فتم رفض استقبال وزير الداخلية وكل المحاولات المماثلة، إضافة الى التشكيك في كل المبادرات الحزبية خصوصا والمدنية، والتي من منظور نشطاء المحتجين بمثابة دكاكين سياسية لا تخدم مصلحتها، والتركيز فقط على مطلب تجاوب الملك مباشرة مع مطالب المحتجين.

استمر الحراك عمليا سنة كاملة، الأشهر الست الأولى له كانت سلمية ولم يسجل اي اصطدام، لكن تصاعد الاحتجاج وتنويع أشكاله، كالاحتجاج ليلا، قرع الطناجر، وحادثة توقيف الزفزافي لإمام المسجد أثناء خطبة صلاة الجمعة، ولاحقا اعتقاله وبناء الخيام في الساحة العمومية والعنف الممارس من السلطات في مواجهة الاحتجاج المتصاعد ولجوء بعض المحتجين بدورهم الى العنف، كلها ستشعل فتيل المواجهة بين السلطات والتي امتدت الى المدن المجاورة والقرى. ونتج عن ذلك صدامات وجرحى من الطرفين أفضت إلى شن السلطات حملة اعتقالات واسعة في حق النشطاء. انطلقت بعدها محاكمة ماراثونية، تم من خلالها توجيه تهم ثقيلة للنشطاء ثم إصدار أحكام بمئات السنوات سجنا لمجموع المتابعين.

أدى حراك الريف والذي يتفرد بخصوصياته السالفة الذكر الى تضامن واسع من طرف العديد من المدن المغربية. وظل التضامن مستمرا الى حدود كتابة هذا التقرير ولكن بالتركيز أساسا على الشق الحقوقي المرتبط بظروف الاعتقال وممارسة التعذيب والعنف، غياب شروط المحاكمة العادلة، والاحكام الجائرة والتشبث بمطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. بل إن تحسين شروط الاعتقال أصبحت هي المطلب المستعجل باعتبار الوضع الذي يعيشه النشطاء في السجون والإضرابات على الطعام المتوالية لتحقيق شروط سجنية أفضل، خصوصا بعد تفريقهم ووضعهم في سجون بعيدة عن مقر سكن عائلاتهم، أو منعهم أحيانا من الزيارة أو إدخال بعض الحاجيات أو التطبيب وغيرها من الأوضاع التي أصبحت موضوع المطالب الحقوقية في علاقة بحراك الريف.

خفت الحراك مع تطور الزمن وتركز خلال سنة ٢٠١٩ في شقه الحقوقي داخل السجون، وظل المطلب الوحيد هو إطلاق سراح المعتقلين. وفي الميدان تعمل الدولة على مواصلة الاوراش التي تخلفت والتي يقدر أن تأخرها تسبب في اندلاع الاحتجاجات، واعتمدت الدولة كذلك على حالة الريف كدرس ونموذج بالنسبة للسلطات من أجل التعاطي الفعال مع حراك جرادة، من خلال سرعة التدخل وفتح الحوار بين القطاعات الوزارية والنشطاء وتطويق العنف المرتكب بسرعة وبدء تنزيل برنامج لسد الحاجيات الاجتماعية.

شكل الحراك امتحانا حقيقيا لما سمي بطي صفحة الماضي أو سنوات الرصاص بالمغرب والتي عرفت انتهاكات جسيمة، إذ يرى بعض النشطاء الحقوقيين أنها عادت، بأشكال أقل، لكنها لا تطمئن من أجل المضي قدما في بناء دولة الحق والقانون، كما ان المقاربة المعتمدة في التعاطي مع الحراك شابها التردد، وعدم تحمل المسؤولية والتقصير في الكثير من محطاتها، جعل الحراك يتصاعد ودون أجندة محددة بل مفتوحة، لكن هذا الوضع في حد ذاته اعتبر تضييقا واستهانة بمطالب المحتجين.

ماذا عمّا بعد حراك الريف؟

أهم ما سجل سنة ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠ هو إصدار تقريرين عن مؤسستين: الاول عن الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الانسان والثاني عن المجلس الوطني لحقوق الانسان ، واللذان يذهبان معا في اتجاه الرواية الرسمية لوزارة الداخلية والنيابة العامة كما جاء على لسان الحقوقيين الذين انتقدوا بشدة التقريرين . وأهم ما ميزهما هو عدم اعتبار وجود معتقلين سياسيين على خلفية حراك الريف، فجاء تصريح لرئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان أنه «ليس هناك معتقلون سياسيون في المغرب، بل سجناء اعتقلوا بسبب المشاركة في مظاهرات أو أحداث عنيفة خلال التظاهرات. لم يعتقلوا بسبب أراءهم، بل بسبب تأثير وتداعيات المظاهرات أو التعبيرات العنيفة»، وبخصوص حرية التعبير أوضحت متسائلة «هل حرية الرأي والتعبير مضمونة مائة بالمائة؟ لا، لأن هناك أحياناً رقابة ذاتية. لكن منذ خمس سنوات لم يمنع ولا موقع إلكتروني واحد ولا حساب على فيسبوك.»

ويرى المستجوبون لفائدة هذا التقرير ان حراك الريف من حيث الشكل والحجم اللذين أخذهما يتجه في منحنى تنازلي، والتركيز سيكون الان على نوع من التعافي وتضميد جراح العائلات وإطلاق سراح المعتقلين، الذي بلغ في تقدير الجمعية المغربية لحقوق الانسان ال ٥٠٠ معتقل سنة ٢٠١٩ ، أهم منجز إذا تحقق خصوصا في ظل جائحة كورونا التي يمر بها العالم والتي سيكون لها أثر بليغ على وضع المعتقلين في السجون ويزيد العائلات حرقة نظرا للحد من حركتها والاتصال بأبنائها. هذا ما جعل الكثير من الأصوات ترتفع مطالبة بإطلاق سراحهم كنوع من الانفراج السياسي في ظل الأزمة الحالية.

التأثير على الحركات المدنية: البيئة السياسية والقانونية

لا يختلف أحد، سواء من خلال اتجاه الاستبيان العام أو الحوارات الفردية، عن كون الدولة تقع ما بين السلطوية وممارسات تنتسب للانتقال الديمقراطي، وهو ما يمكن التعبير عنه «بالانتقال الديمقراطي المستدام» الذي يراوح المكان، لكن الجزر فيه خلال سنة ٢٠١٩ كان أقوى وملفتا للانتباه، ذكّر البعض بممارسات تنتسب لسنوات الرصاص مع أن البعض الآخر لا يرى فيها هذه الدرجة من الردة. وتنتهج الدولة لتصريف ذلك مقاربة ثيوقراطية /أمنية ودهاء في التعامل مع المجتمع المدني في سياق يتميز بنوع من الاستقرار، مقارنة بالوضع في المنطقة، قد يبدو هشا لكنه يتوفر على مقومات تقويته، حسب أحد النشطاء.

خصوصية الحركة النسائية المغربية وخصوصية بيئتها التمكينية

يمكن تسجيل حضور تشاوري متواصل مع الحركة النسائية، على الاقل منذ سنه ٢٠٠٤ بعد اعتماد مدونه الاحوال الشخصية وما بعد الأحداث الإرهابية ل ١٦ ماي ٢٠٠٣ (تفجيرات الدار البيضاء). إلا ان هذا التشاور زاد من يسره اتساع عدد الجمعيات العاملة في القطاع بخلفيات أيدولوجية مختلفة، ودرجة التناقض بين جمعيات الحركة النسائية الديمقراطية وجمعيات مرتبطة بالحكومة وبمرجعية الإسلام السياسي.

كما تتمتع هذه الحركة بتوفر المعلومات ويُسر الولوج إليها بفضل عمل المؤسسات الوطنية كالمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمرصد الوطني للتنمية البشرية والمراصد الخاصة بالعنف الموجه ضد النساء. وهو نفس التوجه في تونس مع فارق أن هامشا كبيرا متروك للدولة للعب دور الحكم.

ومن بين المشاورات التي لم تبلغ مداها، نجد حالة قانون العنف لسنة ٢٠١٨، حيث تقدم ربيع الكرامة، وهو ائتلاف للجمعيات النسائية الديمقراطية، بمذكرة في الموضوع تم اخذها بعين الاعتبار، لكن القانون الصادر على إثر ذلك لم يحترم المعايير الأربعة المعتمدة دوليا في المجال وذلك بالرغم من الدعم الذي تلقاه هذا المشروع من طرف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. نفس الشيء ينطبق على زواج القاصرات والحق في الاجهاض وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وكلها عرفت إما تشاورا لكنها وصلت الى الباب المسدود او لم تتبعها اشكال قانونية ومؤسسية، أو انها وصلت الى التنصيص على آلية كما هو الشأن بالنسبة لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز. هذه الأخيرة تم التنصيص عليها منذ الإصلاح الدستوري لسنة ٢٠١١ والتي تقدم بخصوصها المجلس الوطني لحقوق الانسان بمشروع وأُحدثت لجنة بشأنها ترأسها الجامعية رحمة بورقية للبث في نتائج المشاورات واخراج الآلية، الا ان الصيغة القانونية لها لم تحترم مبادئ باريس وتم حصرها في مجرد الية استشارية من دون سلطة «شبه قضائية.»

وعلى عكس باقي مكونات الحركة المدنية والاجتماعية، فإن الحركة النسائية لم تتعرض في السنة الماضية الى تضييق يذكر، ويرجع هذا الامر في تقدير الفاعلين المدنيين والاجتماعيين الى ثلاثة اعتبارات:

١. التزامات المغرب على المستوى الدولي مع ضرورة الوفاء بالحد الأدنى لها؛

٢. كون القضايا النسائية تسمح بتقديم الوجه الحداثي للمغرب في الممارسة علما أنها في تناقض في الكثير من القضايا مع منطق الدستور والقوانين خصوصا فيما يتعلق بالمساواة والحريات الفردية

٣. قوة الحركة النسائية في المغرب والتي أمنت لنفسها استقلالية مبكرة عن الفاعل الحزبي وعن الدولة، واعتمادها على مقاربة براغماتية في تحقيق المكاسب والمنافع للنساء ثم لسعيها دائما ترتيب الأولويات وفق السياق الداخلي والمحيط بها مع إيمانها بأن التحكيم على أعلى مستوى في الدولة يحقق مكاسب يصعب بلوغها عبر المواجهة المستمرة خصوصا مع التيارات المحافظة والاصولية.

إن اللجوء لدور الدولة للتحكيم، مع الميل تارة إلى استثمار رصيدها الليبرالي وتارة إلى التمسك بالمرجع الديني كأحد الثوابت الدستورية للمغرب (وهذا ما ينطبق على مجموع علاقاتها بالحركة الديمقراطية والتقدمية بتنظيماتها السياسية والجمعوية والنقابية) يجعل التحكيم عملية غير مكسبة دائما، أو لنقل ليس فيها اتجاه محسوم لصالح مطلب المساواة بين الجنسين، وبالتالي تسعى إلى الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والسياسية لصالح الدولة حسب موازين القوى من فتره لأخرى. وبالتالي فالقضايا «الطابوهات» في المجتمع تظل المعلومات بشأنها غير متاحة رغم توفرها.

وعلى العكس مما تعرفه منظمات المجتمع المدني عامة والحقوقية بشكل خاص، من تضييق جراء انتقادها للسياسات العمومية، فان المنظمات النسائية وقضاياها متروك امر مواجهتها والحد من اتساعها واكتسابها للشعبية للمجتمع وأطراف داخله معادية لقضايا المساواة والمناصفة ودخول المرأة الى فضاءات كانت ولا تزال حكرا على الرجال.

وبخصوص الحق في التجمع والتظاهر المرتبط بقضايا حقوق النساء، لم تشهد الحركة النسائية تضييقا أو منعا، وقد يستدعي ذلك مزيدا من التمحيص لاحقا لمعرفه مدى الأثر الايجابي لهذه المساحة المتاحة على واقع النساء وحقوقهن.

وتستفيد المنظمات النسائية بدعم المانحين في شكل مشاريع ما بين الصغيرة والطويلة الامد، وهنالك منظمات أقرت عدم اللجوء للتمويل الوطني حفاظا على استقلاليتها، بينما علاقتها بالمانحين لا تخضع إلا لأولوياتها الخاصة مع ضرورة انسجامهم مع الاستراتيجية الخاصة لهذه الجمعيات، وتتوجه اغلب التمويلات الى تقوية القدرات والتواصل ووضع الآليات.

حق وحرية التعبير في القانون والممارسة

اما بخصوص حرية التعبير، فالملاحظ أن الإطار القانوني لا يمنع التجمعات السلمية في القانون، بينما هناك تباين في التقديرات بخصوص الممارسة لكون بعض القضايا والمجموعات تكون خاضعه لاتخاذ قرارات تمييزية من هذه التعبيرات تحت سيطرة الحكومة، وهو ما يقلص من مساحة التعبيرات المدنية والتي تبلور أشكالا تواصلية بديلة لكنها بدورها لا تمنع التضييق على النشطاء والصحفيين. ويشمل هذا التضييق المدونين والمتابعين بالقانون الجنائي عوض قانون الصحافة؛ ذلك أنه على الرغم من كون «قانون الصحافة والنشر»، الذي اعتمده البرلمان في يوليوز ٢٠١٦، ألغى عقوبة السجن بسبب جرائم تتعلق بالتعبير، فإن القانون الجنائي يُحافظ على عقوبة السجن لمجموعة من جرائم التعبير السلمي.

وصرح وزير الدولة لحقوق الإنسان[١] أن إلزامية القيام بإجراءات التصريح المسبق للحصول على إذن بالتظاهر لا يلتزم بها جزء كبير من مقدمي المظاهرات أو المسيرات على الطريق العام ومع ذلك، فغالبًا ما يستفيدون من تسامح السلطات التي تمتنع عن التدخل لتفريق المتظاهرين.

ويرى الفاعل المدني أ.ب بأن التضييقيات لم تعد مباشرة ولكنها تتم بالمناولة عبر أصوات ومواقع وجمعيات معادية.

وحسب المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية[٢] فإن سمعة المغرب الداخلية[٣] عرفت سنة ٢٠١٩ انخفاضا مماثلا لما كانت عليه عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، بعد أن تحسنت سنة ٢٠١٧، لتعود مباشرة في اتجاه تنازلي في عام ٢٠١٨، والذي وصل إلى الحد المتوسط المتمثل في ٦٠,٤ من أصل ١٠٠، ضمن المؤشر العام لسمعة الدول، بسبب الحركات الاجتماعية في الريف وجرادة وزاكورة، وهو ما أثر بشكل سلبي على السمعة الخارجية للبلد، ليحافظ على الرتبة ٣٥ من أصل ٧٤ دولة شملها التقرير الجديد[٤]. هذا الترتيب يفسره التقرير بانخفاض مستوى التنمية بالبلد، لاسيما نظام التعليم والابتكار والقدرة التكنولوجية والاستخدام الفعال للموارد وعدم معرفة العلامات التجارية والشركات المغربية، والبيئة المؤسساتية والسياسية، في غياب ملحوظ للشفافية والرعاية الاجتماعية. وقدم التقرير ثلاث خلاصات:

١. كون انخفاض سمعة المغرب داخليا، يعكس حجم التدهور الملحوظ على مستوى علاقات الثقة المؤسساتية في البلد، خاصة مع المنظمات ذات الطبيعة التمثيلية، أي المنتخبة؛

٢. أهمية قيام المغرب بإصلاحات بعيدة المدى في مجالات التعليم والابتكار والتكنولوجيا ورأسمال العلامات التجارية وجودة المنتجات والخدمات التي تقدمها البلاد، مشيرا إلى أنه بات من الملح تعزيز الجهود المبذولة في هذه المجالات باعتبارها الوحيدة التي يمكن أن تعزز مكانة المغرب الدولية وترفع سمعته الداخلية.

٣. حاجة المغرب إلى بناء علامة تجارية مغربية دائمة وقوية، مشيرا إلى أن عمل المغرب في الترويج لصورته على المستوى الدولي يجب أن يستند إلى رسالة قوية وفريدة من نوعها، تبرز التقدم الذي أحرزته المملكة في مختلف المجالات.

والتقرير بهذه الصيغة وهذه الخلاصات، يمكن قراءته بمثابة وجود تشويش على سمعة المغرب بسبب الاحتجاجات وأن العلاج، من منظوره، مرتبط فقط بجودة المنتوج التجاري الموجه للسوق والتصدير وضمنه العلامة التجارية، مع التسطير على مسألة عدم الثقة في المؤسسات. هذا الامر الأخير، الذي لا يخلو من الصحة وسبق لتقارير أخرى الوقوف عليه بل حتى ان الملك في خطاباته توجه بشكل مباشر للمنتخبين والأحزاب السياسية بعدم قدرتها للعب دورها، فإن التقرير في نفس الوقت لم يشر الى خلاصة حول، أسباب هذا الضعف، بل هو بذلك يغفل أن غياب مؤسسات التأطير والوساطة، في إطار منظومة ديمقراطية هو الحل الأصيل لاحتواء الاحتجاج بشكل إيجابي.

حق انشاء الجمعيات وتسجيلها وممارسة عملها في القانون والممارسة

لازالت المطالبة بإصلاح شامل لقانون الحريات العامة الذي يشمل حرية تكوين الجمعيات والتجمعات العامة مطروحة على الساحة. فلا تزال هذه الحريات محكومة بظهير ١٩٥٧-١٩٥٨، حيث أدت تعديلات ١٩٧٣ إلى تخفيض ضمان الممارسة بشكل كبير، رغم أنه في عام ٢٠٠٢، تم إجراء تعديلات بمعنى إزالة بعض القيود على النص، تلبية لمطالب المعارضة ومختلف

---

١ نظم مجلس المستشارين بالشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) يوما دراسيا حول حقوق تكوين الجمعيات والتجمع، بمناسبة الذكرى الستين لقيام إصدار ظهير ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ بشأن الحريات العامة والاحتفال بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على التحديات التي يواجهونها في الواقع، في ضوء الأحكام الدستورية، ولا سيما المادة ٢٩ من دستور ٢٠١١.

٢ المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية مؤسس بظهير ملكي ويقوم بالاستشراف الاستراتيجي، وبتقييم المخاطر المحتملة المحدقة بالمغرب.

٣ تتكون السمعة الداخلية من جميع التصورات التي لدى المواطنين عن بلدهم، على عكس السمعة الخارجية، والتي تتكون من جميع التصورات التي لدى مواطني الدول الأخرى تجاه دولة معينة. وتقاس من خلال ١٧ صفة يتم تجميعها في ثلاثة عوامل أطلق عليها «معهد السمعة» أبعاد سمعة الدولة: جودة الحياة، ومستوى التنمية، والجودة المؤسسية .الصفات الـ١٧ هي : البيئة الطبيعية، الترفيه والتسلية، نمط الحياة، السكان الودودون، البيئة الاقتصادية، البيئة المؤسسية / السياسية، الرفاهية الاجتماعية، الاحترام الدولي، الأمن، الاستخدام الفعال للموارد، الأخلاقيات والشفافية، جودة المنتجات والخدمات، العلامات التجارية والشركات المعترف بها، الثقافة، التكنولوجيا / الابتكار، السكان المتعلمون والموثوقون، نظام التعليم.

٤ التقرير الخامس، لسنة ٢٠١٩، أُنجز بشراكة مع مؤسسة Reputation Institute وأشار إلى أن المغاربة، يعتبرون أن مواطن القوة في بلدهم موجودة في سمات «الناس الودية والودودة»، فضلا عن «البيئة الطبيعية» «والأمن»، وهي من «ركائز السمعة» في أي بلد حول العالم إلا أنهم يرونها غير كافية لصياغة أسس سمعة قوية للمغرب خاصة على المستوى الخارجي والدولي. للإطلاع على التقرير:
https://www.ires.ma/documents_reviews/la-reputation-du-maroc-dans-le-monde/٢-

الجمعيات غير الحكومية إلا أنه صار بدوره متجاوزا.

فإذا كان تسجيل الجمعيات عند التأسيس أو تجديد مكاتبها إلزامي وبشكل دوري ووفق اجراءات ليست بالضرورة بالصعبة او الطويلة، لكن العملية بكاملها تظل تمييزيه خاصة بالنسبة لجمعيات المناصرة، كما تتعرض المنظمات في هذا الحقل (المناصرة) الى درجة أكبر من التضييق وهوما لوحظ في حالة بعض المكاتب النقابية وكذلك الجمعيات التنموية ذات التوجهات السياسية المختلفة او المعارضة. وهو بذلك غير مطابق للقانون وفيه رجوع عمليا إلى نظام الترخيص عوض نظام الاشعار.

تطور عدد الجمعيات المغربية بشكل كبير حيث تجاوز الـ ٤٠,٠٠٠ جمعية التي اعلنتها وزارة الداخلية في أواسط تسعينيات القرن الماضي، لتصل الى أكثر من ٢٠,٠٠٠ سنة ٢٠٢٠. فبناء على بحث ميداني أجرته المندوبية السامية للتخطيط، بلغ عدد المؤسسات غير الربحية النشطة فعليا سنة ٢٠٠٧، ٤٤,٦١٤ جمعية. وبعد إضافة الجمعيات ذات المنفعة العامة، التي خضعت كلها للبحث، يصبح العدد الإجمالي هو ٤٤,٧٧١ جمعية، اي بمعدل ١٤٥ جمعية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة[٥]. من حيث تاريخ تأسيس هذه الجمعيات، ٨ من أصل ١٠ انشئت ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧، و٤ من أصل ١٠ تأسست منذ إعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة ٢٠٠٥[٦]. وفي سنة ٢٠١٨، أعلن مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة، ان عدد الجمعيات بالمغرب تجاوز ١٦٠ ألف جمعية.[٧]

وفي مارس ٢٠٢٠ أعلن خَلَفُه المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، بان عدد الجمعيات المسجلة قانونيا بالمغرب تجاوز ٢٠٠,٠٠٠ جمعية.

ولغاية فبراير ٢٠٢٠، بلغ عدد المنظمات التي تحمل صفة المنفعة العامة ٢٣٢ جمعية، ١٠ من بينها استفادت من هذه الصفة ابان الحماية ما بين ١٩١٨ و١٩٥٤ وأكثر من نصف مجموع الجمعيات حازتها ما بين ١٩٩٩ و٢٠١٩.

وإذا كانت نفس البيئة القانونية تحيط بحركة الأشخاص في وضعية إعاقة، فنشطاؤها يلاحظون أن حركتهم تتعرض لتضييقات غير مباشرة وغير قابلة للرصد، كالضغط على وسائل النقل بعدم تيسير حركتهم وتنقلاتهم من أجل الاحتجاج. لذلك، إن أنشطتهم تتعرض لتضييق مضاعف بالقياس لباقي الحركات الاجتماعية والمدنية. أما مبدأ تيسير تأسيس الجمعيات في مجال الإعاقة الذي توصي به الاتفاقية الدولية، فهو غير محترم. كما يلاحظ غياب اقتناع كامل من طرف الحقوقيين أنفسهم بقضية هذه الحركة.

وحسب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإنه يرى ضرورة تعزيز التشريع الذي يحكم القطاع التطوعي، الذي شهد تطوراً غير مسبوق من حيث العدد، من أجل السماح له بلعب دوره بالكامل خصوصا في مجال الوساطة الاجتماعية من أجل تخفيف الحركات الاحتجاجية. كما أشار نفس المسؤول إلى أنه على الرغم من سياسة الانفتاح التي يدعو إليها المغرب وتحسين الوصول إلى الحقوق الاجتماعية، فمن الواضح أن العمل الاجتماعي تعترضه، في بعض الحالات، الممارسات التي تتسم بالاستخدام غير الصحيح للسلطة، من قبل موظفي إنفاذ القانون، حيث يمكن رصد ممارسات غير قانونية، لا تحترم المساطر والمراجع المعمول بها، يتم تصويرها كأنها أخطاء مهنية غير مقصودة، وخاصة عند إنشاء الجمعيات أو تجديدها أو النية لتشغيل قاعات عامة لغرض تنظيم الأنشطة النقابية مثلا.

حق الوصول الى الموارد

يسترشد تفعيل الحق في الوصول إلى الموارد بالبرنامج الحكومي ٢٠١٧-٢٠٢١ الذي «حدد مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها الرفع من أداء الجمعيات وتحسين مستوى الأدوار الحيوية التي تضطلع بها في مختلف مناحي الحياة العامة».

وبالتالي ليس هناك إطار قانوني يرسخ هذه الممارسة الخاضعة أساسا الى توصيات وتوجيهات، الاخذ بها بعين الاعتبار ليس الزامي ولكن معنوي، وقد تكون له مبررات أخرى سياسية أو وظيفية من قبيل دعم عمل المانح الحكومي في الميدان.

«فلتيسير إسهامات جمعيات المجتمع المدني في تنزيل «السياسات العمومية» في مختلف مظاهرها، تعمل الدولة على دعم جزء مهم من مشاريع وبرامج تلك الجمعيات وأنشطتها، من خلال تخصيص جزء من اعتماداتها المالية السنوية لفائدة تمويل تلك المشاريع والبرامج، سواء من خلال الميزانيات المرصودة للقطاعات الوزارية، أو المؤسسات والمقاولات العمومية، أو الجماعات الترابية، فضلا عن الحسابات المرصودة لأمور خصوصية والتكاليف المشتركة والمؤسسات المسيرة بصورة مستقلة.»[٨] غير أن تحديد المبالغ المرصودة لهذا الدعم

٥ «الإحصاء الوطني للمؤسسات التي لا تتوخى الربح.» المملكة المغربية المندوبية السامية للتخطيط، ٤ أكتوبر ٢٠١٢. https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-nationale-aupres-des-institutions-html.sans-but-lucratif_t١٣٨٦٢

٦ «قائمة جمعيات المنفعة العامة المعترف بها.» المملكة المغربية الأمانة العامة للحكومة، ٢ يوليو ٢٠١٩. http://www.sgg.gov.ma/Portals/١/association_pdf/liste_Associations_RUP.pdf?ver=٢٠١٩-٠٧-٠٢-١٣٢٢١٨-٠٩٣

٧ كريم، سناء. «الخلفي: من بين ١٦٠ ألف جمعية.. ١٥ في المائة فقط قادرة على الترافع بفائدة المجتمع المدني.» اليوم ٢٤، ٧ ديسمبر ٢٠١٨. https://www.alyaoum٢٤.com/١١٨٢٩٩٩.html

٨ الصفحة ٩، «التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة ٢٠١٧»، المملكة المغربية: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. http://www.charaka-association.ma/Contenu/Docs/Rapport_Annuel_Charaka_٢٠١٧.pdf

وآلية توزيعه تظلان شأنا خاصا بكل قطاع أو مؤسسة أو هيئة منتخبة أو مقاولة عمومية أو غيرها من المانحين. كما أن المساهمة في التقرير السنوي للشراكة الذي تعده وزارة العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني لا يغطي كل المانحين، إذ تتم المساهمة فيه بشكل طوعي من طرف المانحين من داخل المغرب الذين يزودون الوزارة بالمعطيات عن المخصصات السنوية التي يقدمونها لدعم الجمعيات.

ووضعت بعض الجهات المانحة على مواقعها صفحة للإعلان عن تقديم عروض من أجل الدعم المالي، وعينت لجانا مشتركة ومستقلة عن طالبي الدعم للبت في الطلبات وإعلان الجمعيات المستفيدة للعموم وفي ندوات صحفية بالنسبة لبعضها[٩]. وبالتالي فالشفافية المطلوبة تظل ضعيفة جدا وتزيد حدة كلما انتقلنا من المركزي إلى المحلي، حيث يتوفر الدعم والتوجه الاحساني والبرامج العابرة «في شكل مسكنات»، حيث يزيد غياب الشفافية وتصبح المزاجية وقرب الجمعيات من ألوان سياسية بعينها أو من السلطة، محددات أساسية في الاستفادة وخارج اعتماد آليات الحكامة.

وإذا كان التوجه العام في مجالات الدعم هو تفعيل السياسات العمومية، وبالتالي هو نوع من المناولة حيث يسجل خصاص من جهة المؤسسة الوصية على قطاع ما في إنجاز مهامها أو لتوفر الخبرة أكثر لدى الفاعل الاجتماعي والمدني، فإن ذلك يعزز المنظمات الخدماتية على حساب الجمعيات التي تشتغل بالمناصرة وعلى السياسات العمومية في مختلف محطات إنجازها وصولا الى المساءلة.

وانطلاقا من هذا التوصيف، تمت الإشارة الى أن التمويل الموجه لدعم الجمعيات لا يتطابق مع عطاء الجمعية وينشأ عن ذلك «ريع جمعوي»، أما المساءلة والمحاسبة بخصوص هذه التمويلات فهي خاضعة لدرجة ضغط الجهة المانحة ودرجة المحاباة حسب لون الجمعيات. وترى بعض المنظمات المشتغلة في حقل المناصرة عدم اللجوء الى التمويل العمومي الوطني حفاظا على استقلاليتها.

حق الوصول الى المعلومات

وعلى الرغم من توفر قانون يسمح بعملية الوصول للمعلومات فإن الولوج إليها ليس بالهين كما أن الموضوعات ذات الحساسية المفرطة لا يمكن أن يتم الولوج الى المعلومات المرتبطة بها. كالولوج على سبيل المثال الى قاعدة معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعرفة تطور المصرح بهم، فإن هناك فرق كبير ما بين المعطيات المقدمة في التقرير الرسمي للصندوق وبين ما هو متوفر على بوابة الصندوق.

أما بخصوص الأخذ بعين الاعتبار لملاحظات ومساهمات منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة، فما يسترعي الاهتمام هو كون الملاحظات او التعليقات المقدمة من طرف منظمات المجتمع المدني تؤخذ بعين الاعتبار تحت ضغط الشارع، فعلى سبيل المثال في كل القضايا المرتبطة بالمساواة والنوع الاجتماعي وتوسيع الهامش الحقوقي لم يتحقق الا من خلال الاحتجاجات والضغط غير المهيكل او غير الرسمي.

الحوار والشراكة والمشاورات مع الحركات الاجتماعية والمدنية

يرى جل الفاعلين المدنيين أن بعض المشاورات تقام من حين لآخر، إلا أنها في اغلبها نادرة وبين ضعيفة ومتوسطة. فمن حيث القانون، التشاور منصوص عليه لكن الممارسات فيها الكثير من الاختلالات كمنع المواطنين من الحضور في اجتماعات بعض المجالس المحلية كما ان هذه المشاورات غير مُمَأسسة وشكلية. وفي بعض البنيات المؤسساتية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي او المجلس الوطني لحقوق الانسان، فتمثيل المجتمع المدني كما باقي الاعضاء يتم عبر التعيين. وفي حالة قطاع الإعاقة، وبعد ان تم احترام شروط التمثيل بكامله سنة ٢٠١١ وفتح باب الترشيحات الوطنية والجهوية، ثم تراجع سنة ٢٠١٩، عند تجديد تشكيلة المجلس، بعدم تمثيل هذه الحركة. ويعلق فاعل نقابي بكون المشاورات تتم تحت ضغط العوامل الخارجية والتوترات الاجتماعية، وهذه المشاورات ونتائجها محدودة.

هذا الاتجاه هو نفسه المعبر عنه في التقرير السابق سنة ٢٠١٨ لرصد الفضاء المدني بالمغرب، ضمن مرصد الشبكة العربية[١٠]، بل تعمق دور الوسيط الذي تقوم به وزارة الداخلية بدلا عن القطاعات الحكومية المعنية، وهو ما تجلى بوضوح في إيجاد مخرج لتعثر الحوار الاجتماعي بين أطرافه الثلاثة، حيث لعبت وزارة الداخلية دور المخاطب الحكومي في التقريب بين وجهات النظر والعودة إلى طاولة التفاوض. أما الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين حول سياسات التنمية الوطنية فيظل غائبا بسبب غلبة الجانب الخدماتي في اهتمامات الفاعل الجمعوي الذي يركز على فرص الفعل في الميدان والبحث عن شروط مريحة للاشتغال داخل دائرة المتاح. ولا زالت العلاقة مع منظمات المجتمع المدني غير منتظمة، ومتقلبة حسب المزاج العام، وتمييزية حسب نوع الجمعيات المتعامل معها وغير مُمأسسة لتيسير المشاركة وتوسيعها.

أما بخصوص المكتسب الدستوري المتعلق بإقرار الديمقراطية التشاركية، فقد ظل يراوح المكان من حيث التطبيق. فعلى المستوى المحلي تعثرت في الكثير من الحالات مأسسة آليات الشراكة المنصوص عليها، من مرحلة التشكيل حتى الاشراك الحقيقي والفعال. وبخصوص العرائض، فقد تعرضت بدورها

٩ ينطبق هذا على وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.

١٠ الحسناوي، أناس، «بيئة عمل منظمات المجتمع المدني في المغرب: الانخراط والمساهمة في عملية التنمية.» شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ديسمبر ٢٠١٨. http://civicspace.annd.org/data/country/pdf.٦/pdf

إلى إبطال مفعولها من خلال الشروط التعجيزية لبلورتها وغياب مسطرة تصريفها. وعلى الرغم من وجود قانون ينظم الحق في الوصول الى المعلومات، إلا أنه مقيد على مستوى التنفيذ، وتعاني منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات الضرورية لأداء مهامها، الشيء الذي يقلص هامش المشاركة في المشاورات والتهيؤ لها. وفي حالة المشاركة، فوجهات النظر المعبر عنها تؤخذ في الاعتبار من حين لآخر لكنها تمس قضايا يمكن تصنيفها بالبديهية. فعلى سبيل المثال تحكي فاعلة نسائية أن الحكومة وضعت للنقاش برنامج مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف في لقاء تشاوري مع الجمعيات النسائية علما أنه أمر محسوم ومفعل من طرف الجمعيات منذ مدة خلت ومدرج سلفا في السياسة العمومية المعتمدة.

ويرى أحد النشطاء المدنيين أن التضييق على الفضاء المدني الممارس خلال سنة ٢٠١٩ زاد في التصعيد وتغيب حوله المعطيات الرسمية التي سبق لوزارة الداخلية أن قدمتها بالنسبة لسنة ٢٠١٧. فالتحكم فيها إلى حدود الآن هو منهاج لتدبير لما بعد الحراكات الاجتماعية المتعددة في الشهور الأخيرة عبر ما اصطلح عليه ب «استرجاع هيبة الدولة». وتسعى الدولة عبر مختلف مؤسساتها استرجاع زمام الأمر دون التوفر على خارطة طريق - لنقُل على الأقل معلومة أو قابلة للقراءة. فعلى سبيل المثال، نجد أن تعاطي السلطات مع تظاهرات الشارع الثقافية المنظمة من طرف مجموعات الشباب (موسيقى، غناء، رقص، قراءة جماعية للكتب) تتعرض تارة للمنع وتارة لغض البصر، وهذا التردد هو ما يطبع سلوك الدولة بشكل عام والذي يتصف بالغموض وأحيانا بتوجيه الضربات لذاتها، ممَّا يُفْقِدُها مَقْصَدَ بناء الهيبة الذي تسعى اليه. فالدولة لا تصل في ممارستها إلى المنع المطلق ويمكنها أن تتباهى بكونها أقل تضييقا بالقياس لما يحدث في بلدان اخرى، عندما تسمح لأقليات من اشعاع صوتها عبر وسائل التواصل الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي دون أن تتعرض للمنع.

إلا ان الملاحظ هو أن اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي أصبح في حد ذاته ينتج احتجاجا غير معلوم الهوية والمصدر وبأثر قوي، ومن الصعب التحكم فيه إلا من خلال منع مطلق، وهو الأمر الذي لم يمارس إلى حدود الآن، كما حدث مع حملة المقاطعة لمنتجات ثلاث شركات تأثرت مبيعاتها بشكل كبير من تجاوب المواطنين مع هذه الدعوة.

بينما يرى رئيس مجلس المستشارين[١١] أن تزايد استعمال وسائل التواصل الاجتماعي في أوساط الشباب على الخصوص يستدعي مراقبة ما يتم نشره لأنه قد يروج لأخبار مغلوطة كما ويعزز خطابا شعبويا يكون خلف الدعوة للتظاهر.

هذا النقاش الذي طرح هو تأكيد على الجو المشحون الذي عرفته السنوات الثلاثة الأخيرة وبدأت تداعياته تطرق أبواب كثير من الجهات بوصول سنة ٢٠١٩، حيث شهد المغرب خلالها «حملة اعتقالات ومتابعات لحقت ١٧ ناشطا بسبب تعبيرهم عن آرائهم في الفضاء الرقمي، كما وسُجل ارتفاع وتيرة المتابعات القضائية في حق الصحفيين والمدونين والنشطاء الحقوقيين باستعمال مقتضيات القانون الجنائي، أو المقتضيات الزجرية الواردة في قوانين خاصة، اعتبره الحقوقيون، استهدافا لهم من طرف السلطة، واجهازا على الحق في التعبير، معتبرين أن الفضاء الرقمي "ظل منفلتا نسبيا عن التضييق والحصار إلى حدود بدء هذه الحملة القمعية قبل شهور.»

وفي نفس الاتجاه الذي عبرت عنه بعض المنظمات الحقوقية المغربية، ترى هيومان رايتس ووتش بعد ان سجلت انه لا يزال في المغرب بعض المجال لانتقاد الحكومة شريطة تفادي أي انتقادات لاذعة للملكية وغيرها من «الخطوط الحمراء»، أن السلطات واصلت «استهدافها الانتقائي للمنتقدين، ومقاضاتهم، وسجنهم، ومضايقتهم، وفرض العديد من القوانين القمعية، لا سيما المتعلقة بالحريات الفردية»[١٢].

وبعد أن أيد القضاء المغربي السنة الماضية الأحكام الابتدائية الصادرة في حق معتقلي حراك الريف بإدانتهم بالسجن لمدة قد تصل إلى ٢٠ عاما، وتأكيد محكمة الاستئناف في الدار البيضاء حل جمعية «جذور»، وهي جمعية ثقافية، بعد أربعة أشهر من صدور حكم المحكمة الابتدائية. وإعاقة السلطات بشكل متكرر للأنشطة التي تنظمها الفروع المحلية لـ «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» عبر منعها دخول الأماكن التي ستقام فيها الأنشطة، يمكن الحديث عن تحالف بين جهازي الداخلية والعدل في التضييق على الحركة المدنية كما يؤكده أحد الفاعلين المدنيين الذين تم استجوابهم.

١١ نظم مجلس المستشارين بالشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) يوما دراسيا حول حقوق تكوين الجمعيات والتجمع، بمناسبة الذكرى الستين لقيام إصدار ظهير ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ بشأن الحريات العامة والاحتفال بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على التحديات التي يواجهون في الواقع، في ضوء الأحكام الدستورية، ولا سيما المادة ٢٩ من دستور ٢٠١١.

١٢ « المغرب/الصحراء الغربية: أحداث عام ٢٠١٩.» هيومان رايتس ووتش. https://www.hrw.org/ar/world-report/٢٠٢٠/country-chapters/٣٣٦٧١١

دعم المؤسسات الدولية والاقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

في علاقة بالمانحين، لا شيء يذكر من حيث الدعم للمجتمع المدني خلال ٢٠١٩. فأجندة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال لم تعد فيها حقوق الإنسان ذات أولوية كما في السابق. فالاهتمام مركز أكثر على الأمن والارهاب والهجرة والتمويلات غير المشروعة او الموجهة إلى ما يسمى بالجهاد الانساني، ينضاف الى ذلك التفاوض مع المغرب من خلال موقفه الثابت من قضية الصحراء.

على غرار ٢٠١٨ لم يسجل تغيير في منهجية إشراك منظمات المجتمع المدني من طرف المانحين حيث يقتصر على مناقشة موازية للنقاش الرسمي مع الحكومة كمناسبة لتوفير المعطيات وليس لحمل أصوات منظمات المجتمع المدني فبالأحرى أخذها بعين الاعتبار في الحوار مع الحكومة.

ولم تسجل أية دعوة من المانحين لإشراك منظمات المجتمع المدني بخصوص نقاش توفير بيئة مواتية لعملها والذي يظل محتشما ولا يتجاوز جمع المعطيات أو مشروطا بالخطوط الحمراء التي تضعها الحكومة، وحيث أن الجهات المانحة لا ترى مصلحة في طرح قضايا البيئة التمكينية، مقارنة بأولويات أمن حدودها ضد الإرهاب والهجرة وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة.

يضاف إلى ذلك نوع من التعامل التمييزي مع منظمات المجتمع المدني-ليس من نفس المنطلقات التي أسست للعلاقة سابقا على أساس حقوق الانسان والديمقراطية-مع التوجه إلى منظمات بعينها، من اختيار مقدم المساعدة، أو عبر التنفيذ المباشر لبرامجه كما هو الحال مثلا مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج مشاركة مواطنة لسنة ٢٠١٩، والذي تم تطبيقه في أربع مناطق داخل المغرب وفي مجالات حددها سلفا. وتعيش حركة الأشخاص المعاقين نفس التمييز، إذ على الرغم من توفر التمويلات في القطاع فإن مسطرة الاستفادة تعتمد معيارين: أولويات المانح في شكل محاور يحددها واختيار المخاطب بشكل غير معلوم.

وقد يكون موضوع بيئة عمل المجتمع المدني حاضرة على أجندة حوار الاتحاد الأوروبي مع المغرب وتستعمل كورقة ضاغطة لكنها دون أثر إيجابي على المنظمات المدنية.

ويرى فاعل نقابي ان قضايا البيئة التمكينية تعرض على المستوى الاقليمي من خلال المنبر الاقليمي لاتحاد النقابات في علاقته بالاتحاد الاوروبي، ولم يُلاحَظ اي دعم للنقابات من طرف المانحين فيما يتعلق بدعم عمل النقابات التي لا ترى من زاويتها على المستوى الوطني اي اشتغال في هذا الاتجاه.

غير ان الملاحظ، ان النقابات الوطنية لها علاقات شراكة مع المركزيات النقابية الأجنبية او الخارجية، وهذه الأخيرة تدعم عمل النقابات الوطنية ولا تفرض أولويات حيث لا يتم اللجوء الى المانحين الحكوميين الاجانب ولكن للأطر النقابية.

إن سياسة إضعاف دور الوساطة الذي تقوم به الدولة تجاه الحركة المدنية، كما أسلفنا الذكر، قد يكون لمصلحتها، لكنه بكل تأكيد يخدم مصلحة المانحين الذين يعرضون برامجهم وأولوياتهم للمؤسسات بعدما كانت المبادرة تأتي من الحركة المدنية، خصوصا مع تراجع نوع من القرب الايجابي والمنتج من الدولة كما كان في السابق، والذي لم تعد شروطه متوفرة في المرحلة الحالية. وهذا ما أضعف الى حد كبير أداء الحركة الاجتماعية المدنية وجعل الكثير من اطرها ونشطائها في نوع من الانتظارية.

علاوة على هذا الأمر، فإن توفير البيئة المواتية، مرتبط كذلك بالجمعيات نفسها وقدرتها على التقاط الفرص المتاحة من العلاقة الثلاثية (مانح/مستفيد/منظمات المجتمع المدني)، أي توفر الكفاءات المدنية لتمثيل المجتمع المدني والدفاع عن قضاياه والتمكن من المشاركة النوعية في مجموع مسار السياسات العمومية التي تعتمد على التعاون التنموي.

مواجهة الحركات المدنية والاجتماعية للتضييق على الفضاء المدني

اعتمدت الحركة المدنية -الاجتماعية بالمغرب استراتيجيات تروم أساسا وقف الزحف المتصاعد لضرب الحريات والتضييق على النشطاء وربط ذلك بالأوضاع الاجتماعية المتردية في القطاعات الأكثر حيوية كالصحة والتعليم أضافة الى توفير العمل اللائق.

ويحظى التشبيك ضمن الاستراتيجيات المعتمدة بمكانة مميزة في أداء الفاعلين المدنيين والاجتماعيين مع ما قد يعرفه من بعض الاختلالات. ففي حالة المغرب، ومنذ عقود، توجد العديد من تجارب التنسيق وبأشكال متنوعة في شكل شبكات وتحالفات أو ائتلافات أو أقطاب أو لجان وهي ما بين محدودة في الزمن بأجندة تنتهي بتحقيق أهدافها أو المدة المحددة سلفا لعملها وإما في شكل شبكات مُهيكَلة ومستدامة[١٣]. إلا ان الحركة المدنية لا تتوفر على منصة واحدة تمثيلية وشاملة ومنبثقة عن المجتمع المدني نفسه. فبعض المبادرات حاولت ان تكون إلى حد ما شاملة لكنها ظلت أقل من هذا السقف، ونسوق في هذا السياق « نداء الرباط» او «المنتدى الاجتماعي المغربي»، كما ان المؤسسة الدستورية «مجلس المجتمع المدني والشباب» الذي تم إصدار القانون المنظم له لم يتم تفعيله إلى حدود اليوم وبالتالي كل النقاش الذي أفرزه خصوصا داخل أوساط الجمعيات والشباب لم يعرف الطريق إلى التجسيد. وتميزت السنوات الأخيرة وعلى وجه الخصوص سنتا ٢٠١٨ و٢٠١٩ بتنظيم الحركات الاجتماعية والمدنية في شكل تنسيقيات قطاعية وفئوية وطنيا ومحليا وأحيانا في قرى صغيرة أو بعلاقة مع مطلب اجتماعي. وإذا كانت التنسيقيات كشكل لتنظيم بعض الاحتجاجات في السابق حول حقوق اقتصادية واجتماعية من إبداع الحركة المدنية كـ «التنسيقيات المحلية ضد غلاء المعيشة»، فالتنسيقيات الجديدة والتي تكاثرت بعد حركة ٢٠ فبراير يرى فيها الفاعلون والمهتمون انتقادا ورفضا للأشكال التنظيمية التقليدية (أحزاب وجمعيات ونقابات) التي لم تعد قادرة على الإنصات لمطالبهم والتعبير عنها وهذا رأي لا يخلو من السداد، كما يمكن أن يكون محاولة مقصودة لإضعاف وإفراغ الحركة المدنية والاجتماعية من قدرتها على التعبئة والتدبير. هذا المنحى الأخير هو ما قد تؤكده منهجية الدولة في التجاوب ايجابيا مع بعض مطالب التنسيقيات، الشيء الذي يحسس هذه الأخيرة بفعالية مقاربتها عوض ربط ملفاتها المطلبية بإطارات وسيطة.

ويرى أحد الفاعلين، من حيث مسار تطور الحركات الاجتماعية المدنية، ان تحولها من الشخصي الى التنظيمي، مع دخول الفاعل السياسي الحزبي، يجعلها تفقد بشكل ما فعاليتها ويطرح هذا الامر جدلية الحقوقي والسياسي وكيفية تدبير العلاقة ما بينهما. هذه العلاقة لم تستقر تاريخيا على حال منذ استقلال المغرب وتُطرح دائما بحدة كلما حصل تعارض بين الأهداف الآنية للفاعل السياسي والأهداف الاستراتيجية للفاعل المدني والحقوقي. ولوحظ، امام غياب استقلالية بعض الأطر الحقوقية أو قربها من أحزاب سياسية او من دوائر الدولة استنكافها عن التعبير عن الخروقات او تأجيلها لتقديرها ان المرحلة تستدعي ترتيبا آخر للأولويات كالتركيز على الحقوق البيئية والاقتصادية والاجتماعية وعدم إيلاء الحقوق المدنية والسياسية أهمية باعتبار أن ما تم إنجازه سابقا متقدم وكاف. لكن هذا التقدير الأخير فندته الوقائع التي سجلت سنة ٢٠١٩ والتي أحدثت اختلافات حتى داخل نفس الإطار السياسي او التحالف السياسي في تقديرهم للوضع الحقوقي.

كما تطرح استراتيجيات العمل طبيعة العلاقة بين الأجيال ومبدأ التداول على قيادة الأطر المدنية والاجتماعية حيث أشارت إحدى المستجوبات إلى أن استدامة وتطوير أداء هذه الحركات رهين بانخراط مناضلين ذوي تجربة، مع انسحابهم التدريجي والحفاظ على أدوار تحفيزية من خارج الأطر التنظيمية. فالملاحظ اليوم هو عجز في القدرة على تدبير الاختلاف داخل الحركة الاجتماعية والمدنية لاعتبارات أيديولوجية وأخرى سياسية وتَطويقُه في ظل حد أدنى للمطالب المشتركة، ومن ثم، إعطاء القضايا نفسا وتعبيرا سياسيين؛ ولن يتأتى ذلك بمحض إرادة الشباب كقيادات بالحركات الاجتماعية لوحدهم ولا باستفراد المنظمات التقليدية الموجودة لوحدها، ولكن عبر عملية تفاعل بين الاثنين من خلال رسملة التجارب والخبرات والانخراط والحضور الفعلي للشباب.

وفي نفس سياق دعم هذه الحركات وتطوير أدائها يرى فاعل مدني آخر أن إحدى الأجوبة المقترحة، بالإضافة إلى الاشكال التنظيمية السابقة، سواء المنتديات الاجتماعية أو الائتلافات الحقوقية التي جاءت بعلاقة مع ديناميكيات دولية (حقوق الانسان، البيئة، الهجرة)، والتي انتهت بانتهاء المنتديات التي تَرافق معها، هي التفكير في جبهة وطنية واسعة كما تم إعلانه سنة ٢٠١٩.

هذا المنحى هو ما سارت اليه ديناميات مختلفة ومتصاعدة تصب في مواجهة التضييق على حق تأسيس الجمعيات وحرية الرأي والتعبير والتي تواصلت منذ سنوات الثلاثة الأخيرة نتيجة اعتقالات ومحاكمات لصحفيين كانت لهم آراء ومواقف منتقدة للسلطة على مستويات مختلفة.[١٤]

فردا على التوجه التضييقي المتصاعد، أعلنت جمعيات حقوقية وطنية وفروع جمعيات حقوقية دولية، المكونة «للمبادرة الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم» تحت شعار «لا للتعليمات

١٣ اتحاد منظمات الشباب (منظمات الطفولة والشباب)، الائتلاف المغربي لحقوق الانسان (١٨ منظمة حقوقية)، ربيع الكرامة (المنظمات النسائية الديمقراطية)، الائتلاف المغربي لحماية المال العام (جمعيات من قطاعات مختلفة).

١٤ من بين هؤلاء الصحافيين انوزلا، بوعشرين، المهداوي، الريسوني، الراضي، الخ.

نعم لسيادة القانون» استنكارها وشجبها لـ «إصرار مصالح ولاية الرباط العاصمة الإدارية للبلاد، على خرق مقتضيات الفصل الخامس من القانون المنظم لحق تأسيس الجمعيات، وما دأبت عليه مصلحة الجمعيات المعنية من تصريحات متكررة بعدم اعترافها بمضمون القانون واشتغالها وفق التعليمات.» وطالبت، كل من وزير الداخلية ورئيس الحكومة ووزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان «بضرورة التدخل العاجل لحماية سيادة القانون، وإيقاف نزيف هذه التجاوزات، في التعامل مع بعض مسؤولي الجمعيات الحقوقية»[١٥].

وأعلنت عزمها مراسلة المسؤولين الحكوميين المعنيين بالملف، وتوجيه الدعوة إلى عقد لقاءات مع رؤساء الفرق البرلمانية في إطار دورهم الرقابي بخصوص هذه الخروقات المتكررة للقانون. وأكدت المبادرة، على استمرارها في الترافع من أجل فضح هذه الخروقات السافرة للقانون، وتسطير برنامج نضالي سيعلن عنه لاحقا.

وامتدادا لهذه المبادرات عقد اجتماع يوم الاربعاء ٢٩ يناير ٢٠٢٠ جمع وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان وبعض مساعديه من جهة ووفدا يضم ممثلات وممثلين عن الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الانسان والمبادرة الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم من جهة ثانية نوقشت خلاله بعض اشكالات الوضع الحقوقي الراهن بالمغرب، منصبا حول التضييق على الحق في التنظيم خاصة ما يتعلق بتسليم وصولات الايداع المؤقتة والنهائية.

«وأكد وزير الدولة على الحق الثابت للجمعيات في الحصول على وصولات الإيداع طبقا لما ينص عليه القانون، معتبرا انه ليس من حق أحد خرق هذا الحق الدستوري، معلنا في الآن نفسه عن التزامه ببذل المساعي الضرورية مع من يجب لتسوية هذا الموضوع، كما التزم في الأخير بتنظيم لقاء مطول لمناقشة الأوضاع العامة لحقوق الإنسان في جميع أبعادها.»

نفس الامر انطبق على المطالبة بالإفراج عن معتقلي الرأي، فمع بداية سنة ٢٠٢٠، أطلق مجموعة من النشطاء الحقوقيين، مبادرة للتوقيع على وثيقة للمطالبة، بالإفراج عن معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين، تحت عنوان «٢٠٢٠ مغرب بدون اعتقال سياسي ومعتقي الرأي،» وذلك تزامنا مع احتفال المغرب بالذكرى الـ ٧٦ لتقديم وثيقة الاستقلال، الموافقة ليوم السبت ١١يناير.

ويأتي إطلاق هذه المبادرة، حسب نشطاء حقوقيين بالتزامن مع التراجعات الحقوقية الكبيرة التي يشهدها المغرب، وارتفاع أعداد المعتقلين والمدانين لأسباب سياسية أو لتعبيرهم عن الرأي، في غياب تام لضمانات المحاكمة العادلة، بالإضافة لمذكرات التوقيف الوطنية الصادرة في حق عدد من مغاربة العالم، بسبب تضامنهم مع «حراك الريف.»

ونددت الشخصيات الموقعة بالتزايد المخيف لأعداد المتابعين ومعتقلي الرأي، المنتشرين في كل من الحسيمة، اجلموس، الدار البيضاء، الرباط، مكناس، طاطا، أولاد تايمة، العيون، تطوان. وهي دعوة للترافع من أجل إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي، ووقف المتابعات ومذكرات البحث بسبب الرأي، والتعريف بكل الحالات التي تعرضت أو تتعرض لأي شكل من أشكال التضييق لنفس السبب. مع ضرورة التنسيق مع الإطارات الحقوقية الوطنية والدولية لخلق دينامية ضاغطة في هذا الاتجاه، بما فيها اللجوء للآليات الأممية.

وتهدف المبادرة إلى تعديل القانون الجنائي ومدونة الصحافة والنشر بما ينسجم مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبما يقطع مع «النصوص الفضفاضة» التي يتم تأويلها للتضييق على حرية الرأي والتعبير.

وأمام ترابط القضايا السياسية والاجتماعية والحقوقية وتردي التعامل الحكومي معها، برزت صيغة «الجبهة» كشكل تنظيمي شبكي، لكن ببرنامج عمل واهداف محددة زمنيا، في هذا السياق أعلنت مجموعة من ثلاثين منظمة حقوقية وسياسية ونقابية، إطلاق دينامية جديدة للترافع عن الحقوق والحريات، معلنين بدء التأسيس الرسمي للجبهة الاجتماعية المغربية للدفاع عن الحقوق والحريات. فحسب اللجنة التحضيرية، فإن أهداف الجبهة تتمثل في الدفاع عن الحقوق والحريات لأوسع شرائح الجماهير الشعبية، وفي عمقها القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وذلك بالمبادرة، والانخراط، ودعم كل الحراكات النضالية، التي تصب في مصلحة المطالب الحيوية للمغاربة.

كما نظمت جمعيات وشبكات وديناميات وفعاليات جمعوية، اللقاء الوطني الأول في إطار «المناظرة الثانية للمجتمع المدني» وذلك بمساهمة ازيد من ١٥٠ جمعية تمثل مختلف مناطق المغرب، تحت شعار: « في اتجاه بناء جبهة شاملة من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.»

حيث تدارس المشاركون «تداعيات الازمة التي تعرفها العملية السياسية ببلادنا والتي كان من تجلياتها غياب الجرأة في تفعيل كل مخرجات هيئة الانصاف والمصالحة وكذا تعطيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات، وسد قنوات الحوار أمام المجتمع المدني بشكل يقلص من دوره في الوساطة وتدبير الازمات»

١٥ «جمعيات حقوقية تراسل العثماني والفتيت احتجاجا ضد الحرمان من وصولات الإيداع المؤقتة والنهائية.» لو ديسك، ٢٦ يناير ٢٠٢٠.

كما تدارسوا «ضرورة رد شمولي وسياسي قوي ومنخرط في الاستمرارية، بناء على مخرجات إعلان الرباط، ومتجدر في المناطق والجهات، ينطلق من حرصنا كمجتمع مدني على تقييم وتجويد ممارستنا، من أجل الانخراط في مسار تأسيس جبهة تكون واجهة للمساءلة والمرافعة والاحتجاج المدني السلمي، وتنهل من مرجعية الدولة المدنية الديمقراطية، وتمنح إمكانيات أوسع لجعل الفعل المدني ينخرط بشكل أكبر وأدق في قضايا النقاش السياسي والحقوقي ببلادنا.»

وانطلقت هذه المبادرة في تنظيم لقاءات جهوية من أجل التفكير في مكوناتها ووضع خطة عملها، واسلوب اشتغالها، وأساليب اتخاذ قراراتها والتفكير في تحديد حلفاءها، وبلورة المرجعية والقيم والاستراتيجيات الخاصة بها.

كما «يعتبرون رد الملف الحقوقي إلى سكته الطبيعية أمرا مستعجلا، كما يدكرون الدولة بالتزاماتها المعتمدة لإعادة هيكلة ذاتها كبديل عن دولة مغرب سنوات الرصاص، انطلاقا من رد الاعتبار لجدوى المشروع الدمقراطي الحداثي الذي أفل الحديث عنه منذ تشريعات ما بعد دستور ٢٠١١ «وما رافقها من توتر مع المقاربة الحقوقية، وذلك وفق منظومة مندمجة يؤطرها احترام معايير حقوق الانسان كما كرسها الدستور وقيم المساواة والعدالة والحريات،» مع التأكيد على «إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واستحضار التراكمات المنجزة (إعلان الرباط -الميثاق الوطني لحقوق الإنسان -توصيات ندوة مراكش حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان....) وكدا الانخراط والدعم الكامل لمختلف المبادرات المحلية والجهوية والوطنية للجمعيات الديمقراطية،» ...» يعبرون عن استعدادهم لاتخاذ كل الإجراءات من أجل النهوض بالعمل الوحدوي بين المنظمات المدنية لأنه السبيل الوحيد لوقف التراجعات وتحقيق تقدم على مستوى الحقوق والحريات.»

وعرف المغرب كذلك، خلال سنة ٢٠١٩، مجموعة من المبادرات المدنية التي تصب بشكل او بأخر في قضايا تنموية وحقوقية، اعترضتها اما تضييقات مباشرة عبر المنع الى حدود اعتقال النشطاء أو غير مباشرة بعدم توفر الشرط الميسر للقيام بالتحرك حسب خطة منظميه. ولم يسجل أي ترابط بين هذه الفعاليات المفردة والحراك الاجتماعي عموما أو حراك الريف بشكل خاص، وهو ما يجعلها في بعض الحالات امثلة للفتور الذي عرفه هذا الحراك بعد الاعتقالات الواسعة في صفوفه والتضييق القوي على ما تبقى من النشطاء المرتبطين به، وبعض الحالات الاخرى دليلا على عدم اعتباره يدخل في أولوياتها.

ومن بين المبادرات القطاعية نجد نشاط حركة حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة، هذه الأخيرة تتميز بأهمية وحجم محترمين منذ على الأقل اعتماد الاتفاقية الدولية حول الأشخاص في وضعية إعاقة. وكانت لها مبادرات جادة خلال سنة ٢٠١٩، إلا أنها لا تحظى بدرجة عالية من الاهتمام لا إعلاميا ولا مجتمعيا بنفس الحضور. ومع ذلك فقد عرفت هذه الحركة المدنية في مجال الإعاقة تطورا وتراكما في أدائها، كتبنيها للمقاربة الحقوقية في وثائقها وانفتاحها على تنظيمات أخرى يجمعها بها المنطلق الحقوقي مع تنوع تنظيمي وموضوعاتي. كما أن الحركة أصبحت قادرة على التأثير في المؤسسات التنفيذية والتشريعية، بفضل توفرها على خبرات وموارد بشرية على محدوديتها، وبقدرتها على الترافع إقليميا ودوليا في المحافل المتخصصة في القضايا التي تعنيها. وقد كان لأدائها بعض الأثر سنة ٢٠١٩ من خلال تحقيق مطلب التبني المؤسساتي لموضوع الإعاقة في قطاع التربية والتكوين، تمثل في خلق قسم داخل الوزارة المعنية يعنى بالموضوع.

ومن جهتها واصلت حركة مناهضة التطبيع مع إسرائيل نشاطها والذي تميز هذه السنة باعتقال رئيسها والحكم عليه بشهر نافذ هو والمجموعة التي كانت تحتج سلميا بالمعرض السنوي للتمور ضد الحضور الاسرائيلي في المعرض. أما الحركة الأمازيغية فلم يتوقف احتجاجها من اجل تفعيل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية من خلال المراسيم التطبيقية.

وتظل الحركة البيئية، ورغم انشطتها المتنوعة، في بداياتها الاولى، ولم تعرف الى حدود الان مبادرات ترافعية واسعة النطاق لطغيان البعد التحسيسي والتوعوي، كما أن الربط بين الأبعاد الثلاثة الحقوقي والاقتصادي والبيئي ومن خلالها السياسات العمومية المعنية غير واضح بما فيه الكفاية، او على الاقل غير موضوع ضمن رؤية مقروءة. وقد أصدرت إحدى الشبكات في المجال مذكرتين نهاية ٢٠١٩ تطالب بإدماج البعد البيئي على التوالي في موازنة سنة ٢٠٢٠ وفي النموذج التنموي الجديد المعروض للنقاش حاليا.

وأخذت الحريات الفردية وحرية التعبير حيزا هاما في اهتمامات الرأي العام والمجتمع المدني، فتميزت تحركات هذا الأخير بتصعيد المطالبة بوقف الاتجاه المتصاعد لضرب الحريات والتراجع على التقدم الذي سجل بعد سنة ٢٠٠٥ وعاد نسبيا مع حركة ٢٠ فبراير لكنه سرعان ما حصل تراجع مطرد تمثل في تكرار اللجوء إلى أسلوب المتابعات والاعتقالات وتقديم النشطاء في قضايا مرتبطة بالحريات الشخصية (الفساد بمعناه الأخلاقي)، بهدف الردع بسبب المواقف المنتقدة أو المزعجة. فأصبحت قضية الحريات الفردية وضمنها العلاقات الرضائية بين الراشدين والحياة الشخصية في صلب مطالب الحركة الاجتماعية المدنية المطالبة بتوسيعها والحد من التأويلات الممارسة في المجتمع والتي تتنافى مع منطق القانون. هكذا تم إطلاق بيان «الخارجين عن القانون» بمبادرة من ليلى سليماني

وسونيا تراب في أعقاب قضية هاجر الريسوني، بما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ توقيع لإلغاء المادة ٤٩٠ من القانون الجنائي. هذه الحركة التي انطلقت في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩ لدعم الصحفية هاجر الريسوني المحكوم عليها بالسجن لمدة عام بتهمة «الإجهاض» و»الجنس خارج إطار الزواج»، هي استنكار «لقوانين التحرر» من قانون العقوبات والشروع في «نقاش وطني حول الحريات الفردية.» وبعد ٢٠ يومًا، انتقل عدد الموقعين على البيان «نحن جميعنا خارجون عن القانون ٤٩٠» إلى ١٠,٠٠٠ مُوَقِّع[١٦]، ودعت الحركة النيابة العامة إلى اتباع «سياسة جزائية أكثر تمشياً مع روح الدستور المغربي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان عن طريق تعليق التطبيق فوراً لهذه القوانين التحررية والتعسفية، والتخلي عن الملاحقة القضائية وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالعلاقات الجنسية الرضائية، بين البالغين خارج الزواج، والإجهاض والزنا.»

وفي نفس الاتجاه ولكن بأسلوب آخر ومن جهة أخرى هذه المرة وهي جمهور مشجعي فريق الرجاء البيضاوي، التي أعلنت على «تويتر»، مشاركتها في حملة المطالبة بحرية الناشط والصحافي عمر الراضي وشددت في تغريدتها، على «دعمها لمعتقلي الرأي الذين ارتكبوا «جريمة» التعبير بحرية في المغرب، هذه الدولة التي وقعت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، الذي تضمن مادته ١٩ حرية التعبير».

١٦ أنظر/ي: «الحب ماشي جريمة.» ائتلاف خارجة عن القانون، ٥ ديسمبر ٢٠١٩. https://www.facebook.com/groups/collectif٤٩٠/posts/٢٤٤٧٣٠٧٧٣٠٧٠٧٣٠/

الملاحق

ملحق رقم ١: الآراء المعبر عنها بخصوص البيئة التمكينية من طرف بعض قطاعات المجمع المدني

المحور	السؤال	القطاعات	قطاع الإعاقة	مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية طنجة	حرية الاعلام منظمة حأتم	القطاع النقابي	التنمية المحلية	القطاع النسائي	الشباب الديمقراطية وحقوق الانسان	القطاع الحقوقي	الشباب الديمقراطية وحقوق الانسان	تقييم
		المستجوبين	أ.ب.	ع. ج.	م. ا.	ح. ب.	ا. ب.	ع. ت.	أ. بو.	ا. بل.	ج. ف.	
المجال المتاح لمشاركة المجتمع المدني في صناعة السياسات	إلى أي مدى تتشاور الحكومة مع منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات التنمية الوطنية؟											٠
			١	١	١	١	١		١	١	١	٨
								١				١
												٠
		ضعيفة	١	١	١		١			١		٥
		وسط				١		١	١		١	٤
		جيدة										٠
	إلى أي مدى تتمتع منظمات المجتمع المدني بالحق في القانون وفي الممارسة العملية في الوصول إلى المعلومات الحكومية ذات الصلة للمشاركة الفعالة في المشاورات مع الحكومة؟											٠
			١	١	١	١	١		١			٦
								١		١	١	٣
												٠
	إلى أي مدى ساهمت نتائج المشاورات الأخيرة، في حال وجودها، مع منظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ورصد سياسات التنمية الوطنية؟			١			١					٢
			١		١	١		١	١	١	١	٧
												٠

الإطار القانوني والسياسي	إلى أي مدى يتيح الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني الحق بالتجمع في القانون والممارسة؟			١								١
												٠
		١	١		١	١		١	١	١		٧
							١					١
	إلى أي مدى يتيح الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني الحق بحرية التعبير في القانون والممارسة؟					١						١
		١	١	١	١					١	١	٦
								١				١
							١					١
	إلى أي مدى يتيح الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني الحق بتشكيل الجمعيات وتسجيلها وتشغيلها؟		١			١	١				١	٤
		١		١	١			١				٤
				١						١		٢
							١					١
العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة	الى أي مدى تكون الشراكات بين المنظمات المانحة والمنظمات المحلية متساوية وقائمة على المنافع المشتركة؟				١			١	١			٣
		١	١	١				١			١	٥
						١						١
												٠
	إلى أي مدى يعتبر تهيئة بيئة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني (من الجوانب السياسية والمالية والقانونية والسياساتية) بندًا في جدول أعمال الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية مع الحكومة؟			١	١						١	٣
		١	١			١	١	١		١		٦
												٠
												٠
	إلى أي حد تعزز الجهات المانحة الإنخراط المستدام لمنظمات المجتمع المدني في مختلف قضايا التنمية؟			١	١			١	١			٤
		١	١								١	٣
												٠
							١					١

الأداء الداخلي لمنظمات المجتمع المدني	إلى أي مدى تشارك منظمات المجتمع المدني في مبادرات وآليات تنسيق تقودها منظمات المجتمع المدني (شبكات ومنصات)، بما يتيح مشاركة منظمات المجتمع المدني في حوارات السياسات والتعاون فيما بينها على المستوى الوطني أو القطاعي؟										١
				١			١				٢
		١			١			١	١	١	٦
											٠
	إلى أي مدى تمارس منظمات المجتمع المدني عملها انطلاقا من مقاربة حقوقية ومن مبادئ حقوق الانسان؟				١					١	٢
		١	١			١	١	١	١		٦
				١							١
							١				١
	إلى أي مدى تلتزم منظمات المجتمع المدني بآليات مساءلة تقودها منظمات المجتمع المدني لتعزيز المساءلة المتبادلة والشفافية؟	١	١					١	١	١	٥
				١			١				٢
					١						١
											٠

ملحق رقم ٢: خلاصة الاتجاه العام للآراء والانطباعات حول الفضاء المدني بالمغرب بناء على الإستجوابات والنقاشات

بخصوص المجال المتاح لمشاركة المجتمع المدني في صناعة السياسات، هنالك مشاورات من حين لآخر ذات نوعية ما بين المتوسطة والضعيفة، بسبب طبيعتها الشكلية أو هاجس إضفاء الشرعية على السياسات والاختيارات الجاهزة قبلا. هذا ويجمع الفاعلات والفاعلون، بخصوص التزود بالمعطيات للمساهمة في المشاورات أن هنالك قانون يؤطر الوصول الى المعلومات ولكن تعتريه قيود كبيرة نصا وفي التنفيذ، فهو بذلك يعيق توفر المعلومات المطلوبة لممارسة عمل المنظمات، وعندما يتحقق ذلك، فهنالك من يرى أنه لا يتم في الوقت المناسب. وبينما يعتبر هؤلاء أن المشورة والأدلة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني من خلال المشاورات تؤخذ في الاعتبار من حين لآخر فأنهم يعطفون رأيهم بكون هذه الآراء المدمجة لا تعدو تعليقات بسيطة جدا أو بديهية في مضمونها تعكس شكلية المشاورات نفسها أحيانا.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني والسياسي، فإذا كان القانون والممارسة تَسمحان بمعظم التجمعات السلمية من خلال مجرد الاخبار، فأن هذا لا يمنع من التدخل في اخر لحظة دون مبرر واضح أو مقنع خصوصا تجاه قضايا أو مجموعات يتم إخضاعها لقرارات تمييزية. وعلى مستوى حرية التعبير وممارستها من طرف منظمات المجتمع المدني وأعضائها، فهنالك سيطرة واضحة للحكومة بشكل كبير وهي متصاعدة وتأخذ أشكال متعددة كاحتكار الاعلام العمومي ووجود إعلام القطاع الخاص الذي يقوي في كثير منه القطاع الرسمي. بالمقابل، فوسائل الإعلام البديلة آخذة في التطور، لكن تحت المراقبة اللصيقة للسلطات الشيء الذي أدى أحيانا لاعتقالات تعسفية والعنف والتهديد ضد الناشطين غير الحكوميين، وأحيانا أخرى كانت ذريعة لتصفية حسابات بعلاقة مع مواقف غير مقبولة للنشطاء. علما أنه في رأي البعض أن بعض تعبيرات النشطاء لا تدخل كلها في حرية التعبير، لكن المتابعة بالقانون الجنائي تعرض أصحابها لعقوبات لا تعزز بناء الثقة بين الدولة والنشطاء والاطمئنان لوجود قانون يحمي هذه الحرية. وفي باب حرية تأسيس الجمعيات، فالتسجيل إلزامي ودوري واجراءاته من السهل أن يتم تخفيفها، تدل على ذلك الطفرة الرقمية للجمعيات الحديثة النشأة. لكن القانون والممارسة قد يعيقان تسجيل وتجديد التسجيل وتنظيم الجموع العامة وباقي نشاطات منظمات المناصرة، خصوصا المستقلة منها والمعتمدة على دعم المانحين، ولكن بدرجة أقل المنظمات التنموية والخدمية غير المنتقدة للسياسات العمومية.

أما موضوع العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة فمعظمها يتراوح ما بين المشاريع الصغيرة الأمد، وغالبا لمرة واحدة، والشراكات الطويلة الأجل الى حد ما. لكنها تقوم الى حد كبير على المشاريع، وتحددها عموما المنظمات المانحة انطلاقا من أولوياتها واهتماماتها الخاصة بها. ويرى البعض من خلال تجاربه أن موضوع البيئة التمكينية غير متضمن في حوارات المانحين مع الحكومة بينما يرى البعض أن ذلك يتم من حين لآخر، خاصة كاستجابة لضغط المجتمع المدني. وبالتالي فالتمويل يركز عادة على تنفيذ أولويات الجهات المانحة مع تباين في درجة شفافية المسطرة والاليات المرتبطة ما بين عشوائية وغامضة من جهة وواضحة ومعلنة للعموم من جهة ثانية، حسب نوعية المانحين.

وفي تقديم آرائهم على الأداء الداخلي لمنظمات المجتمع المدني، أقر الفاعلون المدنيون والاجتماعيون بوجود آليات تنسيق لمنظمات المجتمع المدني في عدد من القطاعات ومبادرات وآليات تنسيق متعددة على المستوى الوطني والمحلي كذلك. ولا تتلقى اطارت التنسيق الفعالة والمستقلة منها، وهي الأكثر نشاطا، أي دعم من أية جهة حكومية. ولا تتوفر الحركة المدنية على منصة واحدة تمثيلية وشاملة لمنظمات المجتمع المدني كما أن الضعف المسجل من منظور الفاعلين، مصدره فشل بعض التجارب التنسيقية أساسا. والشيء المتفق حوله بشكل قوي ومثير في أداء منظمات المجتمع المدني، حتى تلك التي تشتغل في المجال الحقوقي، من زاوية نظر الفاعلين، هو غياب سياسات وبرامج صريحة تتوافق مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، بحيث توجه مناهجها التنموية وممارساتها الداخلية. ويفسره البعض باستبطان الفاعل الجمعوي لمنظمته معتقدا أن اقتناعه واسترشاده الذهني بهذه المعايير ينطبق بالضرورة على منظمته. وفي نفس الاتجاه تقريبا، لا توجد مدونة سلوك أو آلية مساءلة على المستوى الوطني، ولا حتى قيد المناقشة. وتحافظ منظمات المجتمع المدني على المساءلة والشفافية بحدها الأدنى من خلال جهودها الخاصة ومن خلال الروابط مع شبكات منظمات المجتمع المدني العالمية ومدونات وآليات المنظمات غير الحكومية الدولية.

ملحق رقم ٣: بلاغ – ٢١ و٢٢ يونيو ٢٠١٩ ببوزنيقة

استجابة للقرار الدي افرزه اللقاء التشاوري المنظم يوم ١١ يونيو ٢٠١٩ بالرباط، بين الجمعيات والشبكات والديناميات والفعاليات الجمعوية العاملة في مجالات التنمية الديموقراطية وحقوق الانسان والحكامة، على الصعيدين الوطني والجهوي، والدي تدارس التراجعات التي يعرفها مجال الحريات العامة بالمغرب وكدا الوقوف على وضعية الانحباس والانحسار السياسي الدي تعرفه بلادنا، ولتدارس ما الت اليه الأوضاع من تضييق على الحريات العامة والتقليص الممنهج من دور المجتمع المدني، نظمت هده الجمعيات والشبكات والديناميات والفعاليات الجمعوية، اللقاء الوطني الأول في إطار «المناظرة الثانية للمجتمع المدني «بمركب بوزنيقة ودلك بمساهمة ازيد من ١٥٠ جمعية تمثل مختلف مناطق المغرب، تحت شعار: «في اتجاه بناء جبهة شاملة من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.»

وعلى إثر هدا اللقاء، تدارس المشاركون والمشاركات تداعيات الازمة التي تعرفها العملية السياسية ببلادنا والتي كان من تجلياتها غياب الجرأة في تفعيل كل مخرجات هيئة الانصاف والمصالحة وكدا تعطيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق والحريات، وسد قنوات الحوار أمام المجتمع المدني بشكل يقلص من دوره في الوساطة وتدبير الازمات،

كما تمكن المشاركون والمشاركات من تدارس تداعيات هده الوضعية من خلال مجموعة من الورشات، تناولت المواضيع التالية:

- الديمقراطية ودولة القانون
- الدمقراطية التشاركية
- الحريات العامة
- الحركات الاجتماعية والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافة و البيئة

حيث تدارسوا ضرورة رد شمولي وسياسي قوي ومنخرط في الاستمرارية، بناء على مخرجات إعلان الرباط، ومتجدر في المناطق والجهات، ينطلق من حرصنا كمجتمع مدني على تقييم وتجويد ممارستنا، من أجل الانخراط في مسار تأسيس جبهة تكون واجهة للمساءلة والمرافعة والاحتجاج المدني السلمي، وتنهل من مرجعية الدولة المدنية الديمقراطية، وتمنح إمكانيات أوسع لجعل الفعل المدني ينخرط بشكل أكبر وأدق في قضايا النقاش السياسي والحقوقي ببلادنا.

لدا فإن المشاركات والمشاركين اتفقوا على تنظيم لقاءات جهوية من أجل التفكير في مكونات هذه المبادرة ووضع خطة عملها، واسلوب اشتغالها، وأساليب اتخاذ قراراتها والتفكير في تحديد حلفاءها، وبلورة المرجعية والقيم والاستراتيجيات الخاصة بها، ودلك على اساس المنطلقات والمداخل التالية:

- المدخل السياسي، المؤسساتي والقانوني...
- المدخل الفكري والقيم والثقافة والتربية
- المدخل الاقتصادي
- المدخل الحقوقي والاجتماعي
- البعد الدولي والمؤسسات الدولية
- العمل على البعد الترابي والمحلي،
- العمل على إدماج الشباب ومشاكلهم
- إعطاء الأولوية لتقوية وضعية الجمعيات
- إعطاء أهمية خاصة للحركات الاحتجاجية الاجتماعية

من هدا المنطلق، فإن المشاركات والمشاركين:

- يعتبرون رد الملف الحقوقي إلى سكته الطبيعية أمرا مستعجلا، كما يدكرون الدولة بالتزاماتها المعتمدة لإعادة هيكلة ذاتها كبديل عن دولة مغرب سنوات الرصاص، انطلاقا من رد الاعتبار لجدوى المشروع الدمقراطي الحداثي الذي أفل الحديث عنه منذ تشريعات ما بعد دستور ٢٠١١ وما رافقها من توتر مع المقاربة الحقوقية، ودلك وفق منظومة مندمجة يؤطرها احترام معايير حقوق الانسان كما كرسها الدستور وقيم المساواة والعدالة والحريات،
- يؤكدون على الضرورة القصوى للعمل من اجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين،
- يستحضرون التراكمات المنجزة (إعلان الرباط -الميثاق الوطني لحقوق الإنسان -توصيات ندوة مراكش حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان....) وكدا الانخراط والدعم الكامل لمختلف المبادرات المحلية والجهوية والوطنية للجمعيات الديمقراطية،
- يعبرون عن استعدادهم لاتخاذ كل الإجراءات من أجل النهوض بالعمل الوحدوي بين المنظمات المدنية لأنه السبيل الوحيد لوقف التراجعات وتحقيق تقدم على مستوى الحقوق والحريات.

ملحق رقم ٤: ٢٠٢٠: مغرب بدون اعتقال سياسي ومعتقلي رأي

وثيقة 11 يناير 2020

2020: مغرب بدون اعتقال سياسي و معتقلي رأي

في ظل ما يعرفه الوطن من أجواء الانفراج الاجتماعي والانسجام السياسي، تحاول الدولة لمغاربة أمنية صرفة لم تصل فيها مناضلي الحركات الاجتماعية وفي الطليعة الاجتماعية، بل شملت الاعتقالات والمحاكمات ومذكرات البحث المواطنين الذين يعبرون عن رأيهم في مواقع التواصل الاجتماعي.
إن هذه الاعتقالات، والمحاكمات، ومذكرات البحث والتوقيف، وتشويه المعارضين عبر الإذاعات وعدم احترام الحياة الخاصة، تعتبر جميعها استهدافا صريحا للعمل الأول من حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية)، مما يعتبر رجة حقوقية واضحة من جهة، ومن جهة أخرى تدل على سعي الدولة لنشر مناخ من الترهيب والترهيب.
واليوم هناك حالات عديدة من المناضلين الذين حكموا لأسباب سياسية أو لتعبيرهم عن الرأي في غياب تام لضمانات المحاكمة العادلة، وهناك من لازالت محاكماتهم جارية، سواء كانوا متابعين في حالة اعتقال أو سراح مؤقت، كما توجد حالات لمواطنين من مغاربة العالم حكم في حقهم مذكرات توقيف وضبطة بسبب تضامنهم مع حراك الريف، دون أن ننسى من تعرضوا للضرب من اعتقالهم بسبب مشاركتهم في حركات احتجاجية.
هذه الحالات تتوزع على جغرافية الوطن كله : الحسيمة، الحلموس، الدار البيضاء، الرباط، مكناس، فاس، أولاد تايمة، الكلمون، تمصلوان، وسلن وفي أخرى...
إن الموقعين أسفله إذ يرفضون هذه المتابعات جملة وتفصيلا، و يعتبرونها مسا خطيرا بالحريات والحقوق، يعلنون تأسيس آلية حقوقية وطنية للتنسيق من أجل تنسيق المبادرات ودعم التضامن الفعلي والوطني، تحت شعار يوحد الجميع هو: 2020 مغرب بدون اعتقال سياسي و معتقلي رأي.

هذه الآلية تعرض أن تشتغل بمقاربة حقوقية صرفة، تهدف إلى:

- أولا : التنسيق بين المبادرات الحالية المعترفة.
- ثانيا : الترافع من أجل إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي، ووقف المتابعات ومذكرات البحث بسبب الرأي.
- ثالثا : التعريف بكل الحالات التي تعرضت أو تتعرض لأي شكل من أشكال التضييق بسبب الرأي.
- رابعا : التنسيق مع الإطارات الحقوقية الوطنية والدولية لخلق دينامية كفيلة في هذا الاتجاه، بما فيها اللجوء للآليات الأممية.
- خامسا : الضغط من أجل تعديل القانون الجنائي ومدونة الصحافة والنشر بما يتسجم مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبما يقطع مع نصوص فضفاضة يتم تأويلها للتضييق على حرية الرأي والتعبير.

وتسعى الآلية موقعة لانضمام اللفاء التأسيسي الذي سيكون مفتوحا أمام كل اللجان المحلية القائمة والجمعيات الحقوقية والمعتقلين السياسيين السابقين والشخصيات التي تعبر عن رغبتها في المشاركة في هذه الآلية الحقوقية.

التوقيعات

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org
Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia